جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

العلاقات التركية – الأوروبية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014

إعداد الطالبة
بنان عاطف حسين السحيمات

إشراف
الدكتور وليد العويمر

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العلي
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية/ قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة بنان عاطف السحيمات الموسومة بـ:

العلاقات التركية – الاوروبية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢ – ٢٠١٤)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علاقات دولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. وليد عبدالهادي العويمر		٢٠١٥/١٢/١٧	مشرفاً ورئيسا
أ.د. صداح احمد الحباشنة		٢٠١٥/١٢/١٧	عضواً
د. رضوان محمد المجالي		٢٠١٥/١٢/١٧	عضواً
د. مدثر جميل أبو كركي		٢٠١٥/١٢/١٧	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد الحباشنة

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي بحثي هذا ..

إلى من علمني معنى الحياة وأمسك بيدي على دروبها.. إلى من رفعت رأسي عالياً افتخاراً به

(والدي العزيز)

إلى شجرتي التي لا تذبل.. إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين

(والدتي الغالية)

إلى القلوب التي ترقبت نجاحي بكل صبر.. إلى رياحين حياتي

(أخواني وأخواتي)

إلى من علمني أنه بالجهد والعزم والإرادة يستطيع المرء أن ينجز الكثير

(م.وليد العضايلة)

إلى كل من ساهم معي وقدم لي يد العون والمساعدة من أجل إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع.

أهديكم ثمرة جهدي المتواضع

بنان عاطف السحيمات

الشكر والتقدير

يقول الله سبحانه وتعالى ﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

صدق الله العظيم (إبراهيم:7)

الحمد لله رب العالمين، الذي منّ علي بإتمام رسالتي هذه، ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور وليد العويمر، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ،ولم يبخل علي بالنصح والإرشاد طوال فترة دراستي؛ فاستفدت من فكره العلمي وخبرته الواسعة.

والشكر موصول للأساتذة الكرام كافة ،أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية، الذين قدموا نصائحهم لي آباءً وأساتذة حتى وصلت لما أنا عليه الآن، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور مازن العقيلي ؛لصبره على قلة حيلتي وضعف خبرتي، وتشجيعه الدائم لي.

كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وأخيرا، أتقدم بالشكر كله لمن أسدى لي نصيحة أو قدم لي معلومة تخص بحثي.

بنان عاطف السحيمات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

الملخص

العلاقات التركية – الأوروبية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014

بنان عاطف حسين السحيمات

جامعة مؤتة، 2015

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقات التركية- الأوروبية في فترة تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا 2002-2014 ، تلك العلاقات التي شكلت بيئة ملائمة لتحقيق تطور أكبر في المجالات كافة ، إضافة إلى العوامل المؤثرة في سعي تركيا للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي. وقد انطلقت هذه الدراسة من التساؤل التالي: ما تأثير صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية -الأوروبية؟. وللإجابة على هذا التساؤل؛ فقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وقد خرجت الدراسة بجملة من النتائج أهمها:

1. نظرا لحجم تركيا جغرافيا وعسكريا وسكانيا، ونموها الاقتصادي المتسارع ؛ فقد اصبحت لاعبا أساسيا في صنع القرار الدولي وفي السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.
2. استطاعت تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية أن تعزز نهج الديمقراطية في البلاد، وأن تقلل من سطوة المؤسسة العسكرية على السلطة السياسية.

وتوصي الدراسة بضرورة تقديم تركيا بوادر حسن النية لحل القضايا الخلافية وعلى رأسها القضية القبرصية، وتعزز سبل التعاون مع الدول الأوروبية في المجالات كافة.

Abstract

Turkish-European Relations in the Era of the Justice and Development 2002-2014

Banan Atef Hussain Al-Suhimat
Mu'tah University, 2015

This study aimed to shed light on the nature of Turkish-European relations, during the term of Justice and Development Turkesh party reign of State, 2002 - 2014. in addition to the factors influencing the Turkey effort to join the European Union.The study arises the following question: What is the effect of the rise of Justice and Development Party on Turkish-EU relations? analytical method was used To answer this question. the study came out with a set of results:

1. Given that the size and the rapid economic growth of Turky, it well become a key player in the decision-making internationally and in the foreign policy of the European Union.
2. under the leadership of the Justice and Development Party Turky the democracy approach has been promoted, and the ascendancy of the military over the country has been diminishing.

The study recommending to join the EU Turkey has to asigne and resolve all the despute issuse, especially the Cyprus issue and promote cooperation with all European countries.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة الدراسة

إن الناظر للتحركات السياسية التركية على المستوى الخارجي يجد أن تركيا تسعى إلى دور أكبر في الساحة الدولية، وذلك مع اتساع دائرة نفوذها السياسي في المنطقة، وتحتل أهمية كبيرة بالنسبة لمصالح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ كونها الدولة الأسلامية الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي. لقد شهدت العلاقات التركية- الأوروبية تطوراً ملحوظاً خلال العقود السابقة من القرن العشرين، من خلال التعاون في المجالات كافة: السياسية والاقتصادية والعسكرية. وتعود بداية هذه العلاقات إلى توقيع اتفاقية أنقرة بين تركيا والتجمع الاقتصادي الأوروبي عام1963، التي كان أساسها الشراكة بين تركيا والاتحاد الأوروبي. واستمراراً لهذا النهج بدأت مرحلة جديدة في العلاقات التركية- الأوروبية، وذلك بتسجيل طلب عضوية من قبل تركيا في الاتحاد الأوروبي وذلك في قمة هلسنكي 1999.

لقد شهدت الحياة السياسية التركية فترة من التحولات الكبيرة، خاصة أن الأحزاب التركية ذات التوجة الاسلامي، أصبحت تميل إلى الانخراط في الحياة السياسية، وسعت تركيا في بداية القرن الواحد والعشرين إلى تطبيق النظام الديمقراطي محاكاة لسياسات الاتحاد الأوروبي للحصول على العضوية الكاملة لهذا الاتحاد.

قامت تركيا أيضا في السنوات الأخيرة بتطوير علاقاتها مع مختلف المنظمات الاقتصادية والتحالفات العسكرية، ومحاولات التقرب إلى العالم الغربي ممثلا بأمريكا والاتحاد الاوروبي، أضف إلى ذلك سعي تركيا إلى الحصول على المساعدات الخارجية الأمريكية والدعم السياسي في مواجهة خصومها السياسيين، وتعزيز ثقلها في الساحة الأوروبية والدولية. إن الاندماج الكلي لتركيا في الاتحاد

الأوروبي بات حلماً، وطالما سعت إوروبا إلى البحث عن داعم لها في سياسياتها الشرق أوسطية، لذا فإن دخول دولة إسلامية شرق أوسطية الى الاتحاد؛ سيعزز من تلك الخطوة لاسيما إذا ما دعمت أمريكا تركيا للوصول إلى تلك الغاية.

ومنذ أن تسلّم حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا بقيادة رجب طيب أردوغان- الرئيس التركي الحالي- كثف الحزب محاولاته في البحث عن دعم خارجي من الجميع، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ؛لكسب التأييد، ومنح الحزب قوة كبرى في مواجهة المؤسسة العسكرية ذات الحكم العلماني البحت، وهي التي كانت تتحكم- في السابق- في جميع مفاصل الدولة التركية، ويعود السبب الرئيس للاختلاف بين المؤسسة العسكرية وحزب العدالة والتنمية إلى طريقة الحكم؛ فالمؤسسة العسكرية حكمها علماني غير ديمقراطي، في حين أن حزب العدالة والتنمية يسعى إلى حكم البلاد من خلال تداول السلطة بطريقة ديمقراطية،وفق صناديق الاقتراع.

وفي الآونة الأخيرة ومنذ عام 2005، بدأت العلاقات التركية- الأوروبية تأخذ طابعاً مختلفا، ففي ذات العام أقرت مجموعة دول الاتحاد الأوروبي بداية المفاوضات مع الجمهورية التركية لضمها للاتحاد الأوروبي؛ بناءً على رغبة تركيا في ذلك، وكان لحزب العدالة والتنمية(الحاكم) بقيادة أوردوغان وأعضاء حزب،, اليد الطولى في هذا التقارب والسعي نحو الانضمام للاتحاد.

إن هذا الاهتمام التركي بالانضمام للاتحاد الأوروبي نابع من عدة أسباب (سياسية ودينية واقتصادية)، فمن الناحية السياسية؛ يعد انظمام تركيا للاتحاد الأوروبي نقطة دعم عالمية لحزب العدالة والتنمية؛ وبذلك يكون الحزب قد نجح تماماً في تنحية الجيش عن الحكم؛ لأنه لا يمكن للجمهورية التركية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي دون وجود حقيقي للديمقراطية المتمثل بتداول السلطة وضمان حقوق الإنسان، وهذه الشروط لا تتوفر في الحكم العسكري.

أما من الناحية الدينية؛ فالعالم الإسلامي- ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 -متهم بالارهاب والقتل، وتريد تركيا نفي تلك التهمة وإبعادها عنها بوجه

خاص وعن الإسلام بوجه عام، مع الأخذ بعين الأعتبار أن حزب العدالة والتنمية ذو خلفية دينية- حيث تحولت تركيا من دولة علمانية إلى دولة ذات توجهات دينية في ظل حزب العدالة والتنمية-، ويسعى الحزب جاهداً إلى تغيير صورة الإسلام في عيون الغرب من خلال بوابة أوروبا.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد تطور الاقتصاد التركي بصورة ملحوظة من النواحي كافة ، وتسعى تركيا إلى تحسين اقتصادها لتصبح من الدول المتقدمة والمؤثرة في العالم أجمع، ولعل انضمامها إلى الاتحاد الاوروبي يحقق لها هذا الهدف بصورة سريعة. لا أحد يختلف على أن حزب العدالة والتنمية قد حقق تقدماً ملموساً في التقارب مع دول أوروبا، ولا يريد أن يبقى أسيراً تحت تصنيف دول الشرق الأوسط التي تعد في معظمها من دول العالم الثالث المتخلفة.

ومنذ عقد الستينيات من القرن المنصرم، شهدت العلاقة الأوروبية- التركية حالات من الشد والجذب، في حين شهدت العلاقات التركية- العربية والإسلامية طوال العقد المنصرم حالة من الفتور. وقد استمر هذا الفتور حتى مجيء حزب العدالة و التنمية وتوليه السلطة في تركيا في العام 2002م. فمنذ ذلك الوقت وتركيا تتجه نحو العالم العربي والإسلامي والمزيد من محاولات الاندماج، بل والتدخل في سياستها الداخلية كما حصل في الشأن العراقي والسوري. كما كان لحزب العدالة والتنمية موقفٌ واضحٌ وداعمٌ للقضية الفلسطينية على الرغم من التعاون التركي الإسرائيلي الاقتصادي والسياسي المشترك، ولعل موقف تركيا من الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة، خير مثال على التحول في موقفها نحو دعم القضايا العربية العادلة.

وهذه التحولات فرضتها مجموعة من التعديلات والمراجعات للنهج السياسي الداخلي والخارجي، لتتشكل معه ملامح السياسة التركية التي شهدت مخاضا عسيرا.

ولا شك أن هذا التحول وهذا النهج الراديكالي بدأ بالظهور مع صعود أحزاب إسلامية التوجه للسلطة، والذي بدأ من أواسط ثمانينيات القرن الماضي مع ظهور حزب الرفاه الإسلامي الذي فاز في انتخابات عام 1989م البلدية وانتخابات

عام 1991م وعام 1994م البرلمانية فوزا ساحقا. كشف هذا النجاح عن رغبة الشعب التركي وتوجهه نحو الأحزاب الإسلامية الإصلاحية ؛لما أنهكته الأحزاب العلمانية المدعومة من الجيش، والتي لم تغير في السياسة التركية شيئا، أو تحسن في الاقتصاد التركي منذ عقود. ثم قام حزب الفضيلة ذو التوجه الإسلامي أيضا، الذي تابع مسيرة الأحزاب الإسلامية السابقة وعلى رأسها حزب الرفاه. تأسس حزب الفضيلة سنة 1998م وما لبثت المحكمة التركية العليا أن قامت بحظره في عام 2001م، وهو رابع حزب إسلامي يتم حظره من قبل المحكمة التركية العليا (النظام الوطني، والرفاه، والفضيلة) التي ترأسها الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان.

ولعل الفضل الأكبر في سلسلة المراجعات التركية يعود إلى النخبة القيادية التركية، التي أدركت أهمية التراث التاريخي الذي يربط تركيا بالعالم الإسلامي والعربي، وضرورات مستجدات القرن الواحد والعشرين. ولعل من أهم ما يميز حزب العدالة والتنمية التركي هو قدرته على السيطرة على الجيش ،وإيقاف تدخله في السياسة التركية من جهة، وقدرته في المحافظة على الإرث العلماني داخليا،و توسيع إطار تركيا الأوروبية العالمية خارجيا.

2.1 مشكلة الدراسة

تحاول تركيا الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي منذ نحو أربعة عقود، ولدى فوز حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002 م تمكن الحزب من قيادة تركيا بإمكاناتها السياسية والاقتصادية للقيام بدور أبرز وأكثر انفتاحا نحو أوروبا والعالم. وتحاول الدراسة الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء رفض أوروبا ومماطلتها في ضم تركيا إلى عضويتها؛ فهل كونها دولة إسلامية، والغالبية الساحقة من سكانها مسلمون هو السبب وراء ممانعة اوروبا المسيحية من ضم تركيا المسلمة لاتحادها؟. كما أن تركيا تعاني من مشكلات اقتصاديا وسياسيا، وإن عدد سكانها يفوق عدد سكان عدة دول أوروبية مجتمعة؛ مما يؤثر في

التصويت في البرلمان الأوروبي، إضافة إلى أزمات تركيا السياسية مثـل الأزمـة القبرصية والمشكلة الأرمينية وموقف تركيا من حزب العمل الكردستاني. بـالنظر الى تلك الازمات التي تعانيها تركيا تحاول هذه الدراسة الوقوف على إمكانات تركيا ومؤهلاتها التي تسمح لها بدخول الاتحاد والعقبات التي لا بد لتركيا مـن تخطيهـا؛ من أجل نيل العضوية الأوروبية.

3.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها:

1. معرفة طبيعة العلاقات التركية- الأوروبية والعوامل المؤثرة بها، في ظل عهد حزب العدالة والتنمية التركي.
2. العوامل المؤثرة في العلاقات التركية- الأوروبية خلال عهد حزب العدالة والتنمية.
3. الوقوف على الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية ،وتحديد تأثير هذه العوامل على العلاقات التركية-الأوروبية.

4.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تناولت فترة مهمة ومعاصرة من تاريخ العلاقات التركية- الأوروبية، في ظل عهد حزب العدالة والتنمية ،وهو الموضوع الذي لم يبحث بالشكل الكافي إلا في عدد محدود من الدراسات. وتبحث الدراسة الحالية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية التركي ، وهي فترة هامة جداً ؛إذ تحولت تركيا من خلالها من دولة علمانية إلى دولة ذات توجهات دينية في ظل حزب العدالة والتنمية؛ الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي يخشى هذا الحزب. كما تناولت الدراسة كذلك لمحة تاريخية عن العلاقات التركية- الأوروبية ،ونشأة الحزب وبرنامجه، وطبيعة العلاقات ما بين تركيا والاتحاد الأوروبي في المجالات الحيوية (السياسية, والاقتصادية, والعسكرية). وتكمن أهمية الدراسة العملية في

تسليطها الضوء على الأسباب الحقيقية وراء معارضة أوروبا ضم تركيا إلى اتحادها، والوقوف على سبل تجاوز تلك العقبات، وتقديم المقترحات سعيا في الوصول إلى حل لهذه المشكلة. إضافة إلى قيام هذه الدراسة بتحليل الوضع القائم في تركيا اقتصاديا وسياسيا في ظل عهد حزب العدالة و التنمية، وأثره على سياسات الحزب الإصلاحية داخليا وخارجيا.

5.1 أسئلة الدراسة وفرضياتها

تقوم فرضية الدراسة على أن تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014 قد قامت بالعديد من الإصلاحات الداخلية على صعيد الحريات العامة والتطورات الاقتصادية وتقليص دور الجيش في السياسة والانفتاح على العالم العربي والغربي والقيام بدور فاعل في السياسة الدولية التي تؤهلها لعضوية الاتحاد الأوروبي، وأن أوروبا ستستفيد استراتيجيا وعسكريا وسياسيا من ضم تركيا لاتحادها.

وبناء على ما تقدم، تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

- ما تأثير صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا على العلاقات التركية- الأوروبية خلال الفترة 2002 -2014 ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها :

1. ما طبيعة العلاقات التركية- الأوروبية في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية التركي؟
2. ما الأهداف التي يمكن أن تتحقق لتركيا في حال انضمامها للاتحاد الأوروبي بصورة كاملة؟
3. ما الإنجازات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي حققتها الدولة التركية في سبيل الانضمام للاتحاد الأوروبي لغاية الآن؟
4. ما موقف الاتحاد الأوروبي من وجود حزب العدالة والتنمية في سدة الحكم التركية؟

6.1 منهجية الدراسة

ستستخدم هذه الدراسة المنهج التحليلي القائم على أساس تحديد خصائص ظاهرة معين، وتحليل طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها وما إلى ذلك. أُستخدم هذا المنهج في الدراسة لتفسير الوضع القائم بين تركيا والاتحاد الأوروبي، والعلاقات بينهم خلال فترة الدراسة ؛أي في عهد حزب العدالة والتنمية، حيث يقوم هذا المنهج على أساس جمع البيانات حول الفترة المدروسة ثم القيام بتحليل هذه البيانات، وربطها، وتفسيرها، وتصنيفها، واستخلاص النتائج منها. أضف إلى أنه يتم من خلال المنهج التحليلي وصف مشكلة الدراسة بغرض تحليلها، ويعد هذا المنهج من المناهج المهمة في دراسة العلاقات الدولية. تسعى الدراسة إلى تحليل المواقف التركية، في ظل عهد حزب العدالة والتنمية؛ للوقوف على مدى تأثير الحزب على هذه العلاقات.

7.1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية:

تتناول الدراسة الفترة مابين عام(2002– 2014)؛ أي منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا ، ذلك الحزب الذي حقق تطورات وإصلاحات هامة في تركيا، وهو الحزب ذو التوجه الإسلامي الذي استطاع –طوال فترة حكمه– إحداث تغييرات راديكيالية في البلاد، مثل تعزيز الديمقراطية، والحد من سطوة الجيش في الداخل، وإجراء الإصلاحات على بعض الصعد، كالعلاقة مع أرمينيا وحزب العمل الكردستاني، إضافة للنمو الاقتصادي، والانفتاح السياسي الخارجي.

الحدود المكانية:

تتناول الدراسة كلاً من دولة تركيا والاتحاد الأوروبي.

8.1 التعريفات النظرية للدراسة :

استكمالاً للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية؛ لابد من تحديد المفاهيم التي قامت عليها الدراسة وهي:

العلاقات الدولية :هناك عدة تعريفات تناولت العلاقات الدولية، ومن هذه التعريفات ما ذهب إليه محمد طه بدوي ، الذي عرّف العلاقات الدولية بأنها " العلم الذي يُعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب،أو المقارنة من أجل التفسير والتوقّع"(بدوي،1971،ص28). وعرفها (جون بورتون) بأنها " علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ"(حقي، 2010، ص15)، وعرفها سعد حقي بأنها "ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي"(حقي، 2010،ص15).

الحزب :عرف (إدموند بيرك) الحزب بأنه " هيئة لرجال متحدين، من أجل تعزيز مصلحتهم الوطنية بمحاولات مشتركة، ووفق مبادئ معينة اتفقوا عليها جميعاً(بومبر،1992،ص12). والحزب السياسي هو تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي، يسعى للحصول على مساندة شعبية ؛بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة (الشرقاوي، 2005). وقد عرفت الموسوعة السياسية الحزب السياسي بأنه "مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد، والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة، الذين يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، ويرتبطون ببعضهم وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم ، تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائل عملهم.(الكيالي، 1979)

الاتحاد الأوروبي: هو جمعية دولية للدول الأوروبية،يضم 28 دولة وآخرها كانت كرواتيا التي انضمت في1 يوليو2013. تأسس الاتحاد بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992م، إلا أن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي. ومن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، غير أن هذه المؤسسات تبقى محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة لها من كل دولة على حدة، لذا لا يمكن اعتبار هذا

الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي ؛حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد في نوعه في العالم (ويكيبيديا، 2013).

9.1 تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول وخاتمة،و تضمن الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها،في حين تضمن الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، وتناول الفصل الثالث لمحة موجزة عن طبيعة العلاقات التركية- الأوروبية ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، أما الفصل الرابع فقد تضمن نشأة الحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية) وبرنامجه السياسي، تلاه الفصل الخامس الذي أسهب في تحليل العلاقات التركية- الأوروبية (2002-2014) في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية؛ لتخلص الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

تسعى هذه الدراسة من خلال الاعتماد على نظرية التكامل الدولي ونظرية المصلحة القومية إلى معرفة طبيعة العلاقات التركية- الأوروبية، في ظل عهد حزب العدالة والتنمية خلال الفترة (2002-2014).

1.2.1 نظرية التكامل الدولي:

نشأت نظريات التكامل لتفسير عملية التكامل بين الدول المختلفة من حيث المصالح والقوى المحركة لها. وقد عرف (أرنست هاس) التكامل على أنه عملية تحول الولاءات والنشاطات لمراكز سياسية في دول متعددة، إلى مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تزيد على صلاحيات الدولة القائمة (زايد،2002).

أما (لندبارغ) فبيّن أن التكامل هو العملية التي تكون الدولة فيها عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية والخارجية ؛فتستعين لاتخاذ قراراتها المشتركة لمؤسسة أو منظمة جديدة (ثابت،2007).

في حين تعامل (جوزيف ناي) تعاملا مع التكامل من منظور آخر، وهو أن التكامل مفهوم مركب من ثلاثة أطر رئيسة: تكامل سياسي، وتكامل اقتصادي،و وتكامل اجتماعي.(خشيم، 1996).

ويمكن أن نستنتج أن التكامل عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي، تؤول إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية في السابق، وهذا الكيان الدولي الجديد والموسع يصبح بمنزلة النواة المركزية التي تحاول أن تستقطب كل الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته.

وتعد "النظرية الوظيفية الجديدة" واحدة من أهم نظريات التكامل السياسي المفسرة لتطور الاتحاد الأوروبي، وترتبط هذه النظرية بإسهامات أرنست هاس التي قدم فيها مفهوماً جديداً وهو الانتشار، في محاولة منه لتوضيح التشابك بين العملية السياسية والفنية، وأشار هاس إلى أن التكامل بالمجالات الفنية يسهم في انتشار التكامل بصورة تدريجية في مجالات أوسع تشمل المجال السياسي،ولكن لم تنظر هذه النظرية لعملية التكامل على أنها شكل نهائي؛ بل عملية مستمرة.

بالنسبة للنظريات الاقتصادية، فقد ساهم استقرار المجموعة الأوروبية في نموها، وصار الهدف الأساس للمجموعة تطوير عملية التكامل الاقتصادي. ومن خلال النظريات الاقتصادية ظهرت أسس التكامل الاقتصادي ونشأت منظمة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي.

ومن المتطلبات الأساسية الواجب توافرها لتحقيق التكامل:

1. التشارك في القيم: ويتحقق من خلال اعتماد مبدأ الديمقراطية والارتباط بالأيديولوجية الرأسمالية أو الاشتراكية .
2. التماثل الاجتماعي: ويتم عن طريق البعد عن التعصب، وتوطيد العلاقات بين الدول.
3. المنافع المتبادلة: لا يمكن للدول أن توافق على تقييد سلطاتها إلا بتقديم منافع متبادلة.
4. العلاقات التاريخية الودية: يعتمد التكامل على وجود علاقات تعاون تاريخية إيجابية ليست مبنية على انطباعات سلبية.
5. المؤثرات الخارجية: وهي مجموعة عوامل تؤثر في الدول؛ مما يجعل بعض الدول تلجأ إلى العملية التكاملية، ومثال ذلك الحروب والتهديدات الاقتصادية.

للتكامل أنواع عدة منها:

التكامل الاقتصادي: ويكون في تكوين الأسواق الاقتصادية المشتركة، وتسهيل عملية تدفق السلع والخدمات.

التكامل الاجتماعي: ويعني تنمية الاتجاهات القومية بحيث تكون فوق مستوى الولاءات القومية للدولة.

التكامل السياسي: ويقصد به دمج السياسات القومية، ولا يعني التكامل السياسي إلغاء الحكومات الوطنية، ولكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض المجالات.

التكامل الأمني: يجب أن يكون مبنيا على الترتيبات الجماعية الأمنية، واتخاذ القرار من جميع الأطراف المشاركة وقت الأزمات وتزايد الأخطار.(زايد، 2002).
تسعى تركيا إلى التقدم التدريجي في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي عن طريق التكامل، من خلال التركيز على قطاعات محددة. وبالرغم من أن المتطلبات اللازمة لدخول تركيا في مجلس الاتحاد الأوروبي قد تحققت، كالتماثل الاجتماعي والتبادل في القيم وأيضاً العلاقات التاريخية الودية؛ إلا أن ذلك لم يحقق لتركيا هدفها المرجو؛ وهو انضمامها إلى عضوية مجلس الاتحاد الأوروبي.

1.2.2 نظرية المصلحة القومية:

تنطلق المصلحة القومية من منظور تلبية رغبات الدولة ذات السيادة وحاجاتها، وعلاقتها مع الدول الأخرى لتشكل بذلك الفضاء الخارجي لهذه الدولة.
تعد المصلحة القومية من الركائز التحليلية لنظرية القوة حسب (هانس مورجانثو) ؛ لأن المصلحة في هذا المفهوم النظري تتحدد في إطار القوة والتأثير والسيطرة. وبحث (مورجانثو) ،وهو من أهم مفكري النظرية الواقعية في هذا المجال، ووجد أن السياسة الدولية عملية ترابط بين المصالح القومية للدول، وأن المصلحة القومية لا تعني اشتراط وجود عالم مسالم ؛وإنما تهديد للحرب يمكن الحد من أخطاره بالطرق الدبلوماسية.(العقابي،2010)

ويمكن القول إن المصلحة القومية من وجهة نظر المنهج الواقعي هي النقطة الرئيسة المحركة للعلاقات بين الدول،والهدف المستمر للسياسات الخارجية لهذه الدول.(مقلد،1987)

وبين (مورجانثو) أن العلاقات الدولية هي علاقات قوى، يحكمها قانون واحد يسمى "المصلحة القومية"، حيث لا يمكن لدولة تحقيق مصلحتها القومية إلا بمستوى قوتها. يقول (مورجانثو) في هذا المجال: إنه على القائد السياسي أن يفكر تبعاً للمصلحة التي تمثل بدورها القوة.(دورتي، 1985).

ومن هنا نجد أن المصلحة هي أساس السياسة الدولية، ولا يمكن أن تنشأ علاقات بين الدول إلا من منظور الأمور التي فرضت وجود تلك الحاجات لإقامتها بكل السبل ومحافظة كل دولة على سيادتها.

تحدد المصلحة القومية السياسات الخارجية للدول، فكلما اختلفت المصلحة القومية؛ اختلفت الاتجاهات السياسية الخارجية، ومن صور المصلحة القومية:

1. دعم الأمن القومي والسيادة الوطنية.
2. تحسين المستوى الاقتصادي المتوفر للثروة الوطنية.

وتتعدد أنواع المصالح القومية ومنها:

المصلحة الدفاعية: وهي حماية دولة أو مجموعة الدول والدفاع عنها، من التهديدات الخارجية من دولة أخرى أو مجموعة دول .

المصلحة الاقتصادية: يمكن تحقيقها من خلال تحسين المستوى الاقتصادي لدولة أو مجموعة دول بالنسبة إلى الدول الأخرى.

المصلحة العقائدية:وهي تدعيم القيم الموجودة في كل دولة من الدول.

مصلحة النظام الدولي: وهي الحفاظ على النظام الدولي؛ ومن خلاله تستطيع الدول أن تشعر بالأمن والأمان.(مقلد، 1985).

ولتحقيق المصلحة القومية؛ يجب على القادة السياسيين الموازنة بين المصالح، وعدم استبدال إحداها بالأخرى.

كيفية توظيف النظرية في الدراسة:

تم توظيف نظرية المصلحة القومية؛ من أجل التعرف إلى أساس العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، من خلال التركيز على أهم المصالح التركية من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، ومنها على سبيل المثال:

1. مصالح اقتصادية: حيث يمثل الاتحاد الأوروبي سوق التصدير الرئيس للمنتجات التركية ،وتشكل أوروبا منفذا مهما لتوفير فرص العمل، والتقليل من البطالة في تركيا.
2. مصالح سياسية: حيث يمكن لانضمام تركيا إلى مجلس الاتحاد الأوروبي أن يساعد في إجراء مزيد من الإصلاحات السياسية الهامة، ونشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، والذي يساعد على ذلك أن جميع التيارات السياسية تؤيد الانضمام إلى الاتحاد.
3. مصالح أمنية: تسعى تركيا جاهدة إلى الحصول على مساعدات عسكرية من أوروبا بدلاً من المساعدات الأمريكية المحددة لها.

إن المصلحة القومية هي جوهر السياسة القومية وأساسها، فعلى سبيل المثال، كل دولة تحاول تفعيل مصالحها وأهدافها في المجتمع الدولي، وتحاول كل دولة أيضا أن تمتلك عناصر القوة لتحقيق التأثير في المجتمع الدولي؛ من أجل تحقيق مصالحها وحاجاتها، ومن جهة أخرى تحرص تركيا على قيام علاقات جيدة مع الاتحاد الأوروبي؛ لتحقق لها مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

2.2 الدراسات السابقة:

نال موضوع العلاقات التركية -الأوروبية اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والدارسين، فتم الاستعانة ببعض الدراسات السياسية السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ومن أهمها:

دراسة أوغلو, احمد (2010)، بعنوان "العمق الإستراتيجي(موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)". بيّنت الدراسة السمات المرتبطة بالعمق التاريخي والجغرافي الذي يرتكز إليه موقع تركيا الدولي وسياستها الخارجية، وفي دعم علاقات تركيا مع جميع المناطق المحيطة فيها البرية، أو البحرية أو الجوية، كما عرضت الاتجاهات الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية للعمق الاستراتيجي المذكور بصورة متكاملة، وإظهار أهم خصائصه.

كذلك تطرقت الدراسة إلى توضيح الوسائل الإستراتيجية لتركيا وأدوات سياستها الخارجية ،وخاصة علاقاتها مع المنظمات الدولية الهامة ،كـــحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ،وغيرها من المنظمات.

دراسة مقلد, حسين (2010), بعنوان " تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة". تناولت هذه الدراسة المسيرة التركية للانضمام إلى الاتحاد وأهم شروط الاتحاد لانضمام تركيا، ووضحت بأن المفاوضات بشأن الانضمام ما زالت قائمة إلى الآن. وتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على تطور العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ووقفت الدراسة على أبرز محاولات تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما بينت انعكاسات انضمام تركيا للاتحاد ، وتأثيره في التحالفات والمؤسسات الأوروبية المختلفة، وأخيراً، فقد أكدت هذه الدراسة أن هناك العديد من الإيجابيات لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والتي يمكن للاتحاد الاستفادة منها.

دراسة النعيمي, لقمان (2007) , بعنوان "تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام ". تناولت الدراسة في البداية لمحة تاريخية موجزة لنشأة الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الجماعة الأوروبية عام 1951،ووقفت على أبرز دوافع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والمنافع التي ستعود على كلا الطرفين،وبالتحديد في الجانبين الاقتصادي والاستراتيجي. ويوضح الكاتب تطور مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام 1959،وأهم الصعوبات التي واجهت الانضمام،وتحديدا في الجانب السياسي،حيث لم يتم تحقيق الوحدة الجمركية بين الطرفين إلا عام 1995،ولم يوافق الاتحاد الأوروبي على منح تركيا وضعية الدولة المرشحة للعضوية إلا في عام 2001،ولم يبدأ مفاوضات العضوية معها إلا مؤخراً في عام 2005. وبيّنت الدراسة الشروط السياسية والاقتصادية الأوروبية لمنح تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي، وأخيراً، وضحت التأثيرات المختلفة لانضمام تركيا المحتمل في عام 2015 إلى الاتحاد الأوروبي.

دراسة غزالي, عبدالحليم (2007), "الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة". تناولت الدراسة عدة قضايا تتعلق بالإسلام السياسي

التركي وأهمها: نشأة حزب العدالة والتنمية وأسباب وصول الحزب إلى سدة الحكم في عام 2002، كما تناول أحد فصول شخصية رجب طيب أردوغان ودوره في الحزب والحكومة، وفي فصل آخر تم تسليط الضوء على محاولة الإسلاميين الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويتطرق الباحث في دراسته إلى الوضع الاقتصادي كعامل مؤثر في السياسة.

دراسة حسنين, خالد (2004), "الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي، قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي". وهي دراسة جماعية شارك بها: خالد حسنين، ومحمد أبو رمان ،ومنار الرشواني.ووضحت هذه الدراسة الإطار التاريخي والسياسي لتركيا وحزب العدالة والتنمية، كذلك وقفت الدراسة على أسباب فوز حزب العدالة والتنمية وكيف تمت الانتخابات، وبيّنت موقف الحزب من الصعوبات التي تواجه السياسة التركية، واستعرضت الدراسة أهمية حزب العدالة والتنمية وتأثيره على المشهد السياسي التركي، ومما زاد في أهمية الدراسة هو احتواؤها على وثائق ومستندات لحزب العدالة.

دراسة دلي, خورشيد (1999) , بعنوان "تركيا وقضايا السياسة الخارجية ".

ركزت الدراسة على سياسات تركيا الخارجية تجاه محيطها الإقليمي، وموقعها الجغرافي الموزع بين أوروبا، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والقوقاز والبلقان. وتتناول في جانب منها عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. وقد قام الباحث بعرض لواقع العلاقات التركية مع عدة دوائر رئيسة، وهي: الدائرة الأوروبية– الأمريكية، والدائرة الإسلامية، والدائرة الإسرائيلية ،والدائرة الآسيوية، وتأثير كل دائرة على الدوائر الأخرى وعلاقاتهما بالمتغيرات الحاصلة في تركيا. وبيّن الباحث في النهاية أن تركيا تتأرجح بين ثلاثة خيارات لمواكبة المتغيرات التي تطرأ حولها: الخيار الأول هو الانضمام للاتحاد الأوروبي،و الخيار الثاني هو الخيار الشرق أوسطي، حيث تعتقد تركيا أنها ستكون دولة محورية إلى جانب إسرائيل في النظام الإقليمي للشرق الأوسط، أما الخيار الثالث والأخير فهو إقامة شكل من أشكال الترابط معا للجمهوريات الإسلامية ذوات الأصول التركية.

دراسة ديرفس، واخرون (2004). بعنوان "التحول الأوروبي وتركيا الحديثة". تناولت الدراسة الجوانب السياسية والاقتصادية للعلاقات التركية والقضايا التي ترتبط بترشيح الأخيرة لعضوية الاتحاد الأوروبي. تشير الدراسة أنه من الأنسب أن يتم التعاون بين الطرفين في السياسة الخارجية والأمن؛ إذ إن تتقارب مصلحة كلا الطرفين في هذا الشأن. إلا أن على تركيا أن تسعى جاهدة في نيل ثقة الجانب الأوروبي وتوفير المرونة المناسبة في تطبيق اتفاقات شينغن، إضافة إلى ضرورة محاكاة الدول العشر التي انضمت مؤخرا إلى الاتحاد الأوروبية. إن القضية الرئيسية بالنسبة لتركيا هي تحقيق التكامل الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي. فالاقتصاد التركي ديناميكي وقابل للنمو، وهذا يعني انضمام تركيا للميزانية الأوروبية. وخلصت الدراسة إلى انه ليس العامل الاقتصاد وحده ما يبعث على القلق الأوروبي إزاء انضمام تركيا لاتحادها. ولكن الحقيقة تكمن في اللازمات الداخلية والأمنية و السياسية كمشكلة الأكراد.

تناولت غالبية الدراسات السابقة تركيا في ظل صعود حزب العدالة و التنمية إلى السلطة اقتصاديا وسياسيا. كما ركزت تلك الدراسات في معظمها تاريخ ونشأة الأحزاب الإسلامية في تركيا ودورها في تغيير المشهد التركي الداخلي. ما يميز هذه الدراسة عن غيرها هو شموليتها في تناولها للعلاقات التركية الأوروبية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية الإسلامي من حيث تاريخ العلاقات الأوروبية التركية التي تعود بجذورها إلى بدايات القرن المنصرم، إضافة إلى شمولية هذه الدراسة في تتبع الأسباب التي تقف وراء محاولات تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي وفي المقابل أسباب ممانعة الجانب الأوروبي لذلك، مع تناولها للجانب العسكري التركي وأثره في السياسة الداخلية التركية. كما يتناول هذا البحث منشأ القضايا والأزمات التركية بشيء من التفصيل.

الفصل الثالث

لمحة تاريخية موجزة عن العلاقات التركية- الأوروبية ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة.

ظهرت الخلافة العثمانية في القرن الخامس عشر (1453 م) وبلغت الدولة العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر ذروتها حيث توسعت في قارات العالم القديم الثلاث لتشمل مناطق واسعة من شمالي وغربي أسيا وجنوب وشرق أوروبا وأجزاء واسعة من أسيا الصغرى وشمالي إفريقيا حتى صارت دولة الوصل بين العالم الإسلامي في الشرق والعالم المسيحي. بقيت الدولة العثمانية في أوج قوتها حتى وفاة سليمان القانوني 1566 م وكان أخر السلاطين العثمانيين العظماء، وبعد وفاته تراجعت الدولة وبدأت بالتفسخ والانحلال وضاعت هيبتها وبدأت تفقد الكثير من ممتلكاتها. وبالرغم من محاولات الإصلاح العديدة لإنقاذ الدولة إلا أنها لم تكن كافية لتنقذها من الانهيار، في الوقت الذي بدأت أوروبا فيه بالثورة الصناعية التي تلت حركة الاكتشافات الجغرافية التي فتحت لأوروبا أسواقا جديدة وعوامل نمو اقتصادي وقوة سياسية هائلة. وتوالى تراجع الدولة العثمانية التي باتت تعرف باسم رجل أوروبا المريض(المسالة الشرقية) تكالبت عليها الدول الأوروبية محاولة انتزاع ممتلكاتها التي استمرت طوال القرن التاسع عشر كالجزائر التي احتلتها فرنسا عام 1830 م؛ إن تدهور وضع الدولة المالي هو العامل الأساس في ذلك، مع الامتيازات التجاريّة الأوروبية وانخفاض قيمة النقد العثماني حتى اضطرت إلى إعلان إفلاسها مرّتين، حتى انتهت رسميا في العام 1922.

تطورت العلاقات التركية -الأوروبية خلال القرن الماضي، خاصة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها من محاولة إعمار أوروبا بالكامل، والنهوض من تحت أنقاض الدمار إلى التطور الاقتصادي و النمو السياسي و الاجتماعي الذي تشهده أوروبا الآن في المجالات كافة. وكانت تركيا من بين تلك الدول التي سعت بخطى حثيثة نحو التقدم والنمو محاكاة لدول أوروبا المجاورة لها، و التي طالما

عدت تركيا نفسها جزءا من تلك القارة رغم أسيويتها و إسلاميتها الطاغيتين.و يتناول هذا الفصل العلاقات الأوروبية-التركية ما قبل وصول حزب العدالة و التنمية إلى سدة الحكم في تركيا؛ أي منذ منتصف القرن العشرين وحتى عام 2002.

ويتناول الفصل البحث في العلاقة الأوروبية- التركية من ثلاثة محاور: اقتصادية و سياسية و عسكرية. وقد تم تناول العلاقات الاقتصادية أولا ؛باعتبار أن المحاولات التركية نحو الأوربة بدأت اقتصاديا ؛ عندما قدمت تركيا طلبا للانضمام إلى المجلس الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة. ومن الضروري تناول العلاقات التركية- الأوروبية في الماضي؛ حتى نتمكن من دراسة الحاضر بصورة أوسع، وتكوين رؤيا واضحة تساعد في البحث بموضوع الدراسة الموسومة ب "العلاقات التركية الأوروبية"؛ لذلك يستوجب الأمر أن ندرك أهمية العلاقات التي تجمع الاتحاد الأوروبي وتركيا على النحو الذي يحقق المصالح المشتركة لكليهما.
سادت العلاقات التركية -الأوروبية العديد من التطورات والمحطات المهمة خلال العقود الأربعة الماضية، وتأرجحت العلاقات -خلال هذه الفترة- بين الإيجابية والسلبية، بتفرع الملفات سواء من الجانب التركي الأوروبي أم من جانب علاقة تركيا ببعض الأطراف الأوروبية الفاعلة في عملية البناء الأوروبي، وفي مقدمتها فرنسا،وألمانيا، واليونان.(أوغلو،2010،ص540).
وسيتم تناول كل موضوع من الموضوعات السابقة في مبحث مستقل.

1.3 العلاقات التركية- الأوروبية في المجال الاقتصادي ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة.

بدأت العلاقات الأوروبية العثمانية اقتصادياً عندما منح السلطان العثماني سليمان القانوني في العام 1535م الملك الفرنسي فرانسوا الأول الحق في حماية المسيحيين والبعثات التبشيرية والأماكن المقدسة للكاثوليك ككنيستي القيامة والمهد والعناية بالأماكن المقدسة وترميمها في القدس والناصرة وبيت لحم، وما

لبثت كل من روسيا وبريطانيا حتى طالبت بالشيء ذاته؛ أي حق حماية رعاياها المسيحيين في الدولة العثمانية. ثم تطورت الامتيازات الدينية إلى تجارية واقتصادية تضمنت منح الأجانب ملكيات وعقارات وتسهيلات لممارسة التجارة والعبور عبر المضائق واستعمال أرصفة الموانئ والصيد البحري واستغلال أراضي الدولة للزراعة وإقامة الورش الصناعية...الخ، والامتيازات في حقيقتها عبارة عن حريات وتنازلات وعقارات و ضمانات و تسهيلات و حقوق منحها السلاطين العثمانيون وولاتهم إلى الملوك ،الأمراء ،القياصرة والتجار الأوربيين بمحض إرادتهم. ومن الأمثلة على تلك الامتيازات التي جاءت على شكل اتفاقيات ومعاهدات

لقد بدأت العلاقات بين تركيا وأوروبا في آب عام 1949 ،حينما انضمت تركيا إلى مجلس أوروبا، وفي حزيران عام 1959 قامت تركيا بتقديم طلب العضوية مع السوق الأوروبية المشتركة، ثم توطدت هذه العلاقات دبلوماسياً في أيلول عام 1963 حيث تم توقيع معاهدة أنقرة التي تنص على إنشاء اتحاد جمركي؛ يهدف إلى حصول تركيا على العضوية الكاملة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد وقعت هذه المعاهدة في مرحلة من أخطر المراحل التي مرت فيها تركيا ،وهي الانقلابات العسكرية المتتالية.(أغلو، 2010، ص540).

ويمثل الاتحاد الجمركي الطريق للوصول إلى التكامل بين تركيا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، ويمر الاتحاد بثلاث مراحل (الفترة التحضيرية، والفترة الانتقالية، والفترة النهائية)، وكان من المفروض إتمام الاتحاد الجمركي في نهاية المرحلة الانتقالية. أما في نهاية المرحلة التحضيرية فتم التوقيع على بروتوكول إضافي لمعاهدة التعاون "أنقرة" عام 1970، ومن خلاله تم تحديد شروط المرحلة الانتقالية.(مقلد، 2010).

واستكمالاً للمرحلة الانتقالية للاتحاد الجمركي التي أقرتها اتفاقية أنقرة عام1963، فقد اتفق مجلس الشراكة الأوروبي التركي على ضم تركيا إلى الاتحاد الجمركي عام1995، وتم قبول العضوية لتركيا بعد عام،تحديداً في كانون الأول 1996، وكان من أهم بنود هذا الاتفاق إلغاء الحواجز الجمركية، وفتح باب الحوار،

وتقديم مساعدات وقروض مالية لتركيا لتنفيذ المشاريع التنموية. ويمكن القول إن هذا الاتفاق يدل على تحسن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.(أبو يونس،2011).

وحتى تتمكن تركيا من تعزيز العلاقات من الناحية السياسية مع دول الاتحـــاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، كان عليهـــا أن تحظى بسمات دول أعضاء الاتحاد الأوروبي نفسها.(مقلد،2010).

ويمكن النظر للاقتصاد التركي- الذي يتنامى بسرعة كبيرة- والثروة البشرية على أنها قيمة إضافية للاتحاد الأوروبي، وبما أن غالبية التركيبة السكانية التركية من الشباب؛ فهذا يمثل علاقات حيوية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا, حيث إن متوسط العمر في تركيا هو 28 سنة، و6% فقط من المواطنين تزيد أعمارهم على 65 عاماً. و هناك دراسات تفيد بأن المجتمع الأوروبي في حلول عام 2020 سيرتفع فيه عدد المسنين بما يتجاوز عدد شبابها؛ وهذا سيؤثر سلباً في عجلة الإنتاج؛ مما يجعلها تحتاج إلى الأيدي العاملة التركية.(Sharma, 2012).

وتتسم تركيا بالحداثة ومواكبة النمو الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، الأمر الذي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي الأوروبي أيضا.كما أن تركيا أصبحت من أهم الدول المستثمرة في المناطق المجاورة للاتحاد الأوروبي، حيث ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة والناتج المحلي في زيادة النمو الاقتصادي، وكانت سبباً للإصلاحات التي اتخذتها تركيا من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي. ونجد أن تركيا ذات مصداقية ومصدر ثقة للمستثمرين، والدليل على ذلك اختيار تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي من قبل مؤسسات دولية، مثل صندوق النقد الدولي،و البنك الدولي, ومنظمة التعاون والتنمية، والبنوك.(Sharma, 2012).

فقد حاولت تركيا تقوية العلاقات الاقتصادية، وزيادة الاستثمارات الأوروبية من خلال اقتحام تركيا السوق الأوروبي، بالاستعانة بالتكنولوجيا الأوروبية الحديثة في جميع المجالات الصناعية في البلاد.(المجلة، موقع الكتروني، 2003).

كما هدف الاتحاد الأوروبي إلى الإفادة من تركيا في موضوع الطاقة؛ لأنه يرى في تركيا حلقة الوصل الوحيدة لنقل المواد الخام التي تسيطر عليها روسيا ، رغم العلاقات التي تحاول أوروبا بناءها مع موسكو ،"فإمدادات الغاز ومشاريع محطات الطاقة النووية الروسية ، لا يمكن أن تمر إلا عبر المياه الإقليمية التركية.(ودكا وكوسميس، 2014).

وتسعى تركيا الى كسر الحواجز الجمركية والتقليل من وسائل الحماية للصناعات الجمركية؛ من أجل فتح أسواق أوروبية للمنتجات التركية.(النعيمي، 2007).

2.3 العلاقات التركية- الأوروبية في المجال السياسي ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة

إن الهدف الرئيس من دخول تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي هو تحسين وضعها الاقتصادي والسياسي، و الأهم من ذلك هو تحديث الدولة التركية التي بدأها مصطفى كمال أتاتورك في النصف الأول من القرن العشرين. فحصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي ستكون من صالح المواطن التركي ؛من حيث احترام حقوق الإنسان، وتدعيم سيادة القانون، وترسيخ قيم الديمقراطية. وقد أخذت العلاقات التركية مع المجموعة الأوروبية بالتحول في بداية الثمانينيات وأصبحت تمر بحالة من الجمود؛ نتيجة الانقلاب العسكري في تركيا، ولا يمكن القول عن المرحلة الأولى سوى أنها مرحلة تأسيس علاقات تشاركية وتعاونية بين الطرفين.وقد عدت تركيا أوروبا رافداً وعاملاً مساعداً لها، ولم تفقد تركيا الأمل من محاولاتها للانضمام للمجموعة الأوروبية؛ ففي نيسان من عام 1987 تقدمت تركيا رسمياً بطلب العضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية، وبعد عامين أي في كانون الأول عام 1989 أوصت اللجنة الأوروبية برفض الطلب لأسباب اقتصادية وسياسية، واشترطت ضرورة الموافقة على الدخول في الاتحاد الجمركي قبل الدخول بمفاوضات الانضمام، ومع هذا بقي الباب مفتوحاً أمامها.(أغلو، 2010، ص540).

شهد العامان 1997 ،1998عوائق عديدة في العلاقات التركية– الأوروبية ؛حيث اتخذ الاتحاد الأوروبي في قمة لوكسمبورغ موقفاً رسمياً ينص على عدم ضم تركيا إلى لائحة الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ بل جعلتها في وضع الدولة الطالبة للانتساب. وفي آذار 1998تجددت آمال تركيا بالدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي؛ بسبب إقرار الاتحاد "إستراتيجية أوروبية" خاصة بتركيا، تضمنت المزيد من التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا؛ وهذا بدوره قد يزيد في وقت لاحق من فرص الدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي.(Eralp,2000).

وفي حزيران عام 1999 دعا الاتحاد الأوروبي الذي كان آنذاك برئاسة الدولة الألمانية إلى الاتفاق على ترشيح تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بذات المبادئ والشروط التي طبقت على الدول المرشحة الأخرى. وبعد مرور عدة أشهر– وتحديداً في 10–12 كانون الأول 1999– عقدت قمة (هلسنكي) التي كانت خطوة جديدة في إطار التعاون الأوروبي التركي؛ بحيث تم منح تركيا لقب العضو المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.(commission of the European communities, 1999)

وتعد هذه القمة بداية عهد تركيا الأوروبية، إلا أن العقبات الأوروبية أمام تركيا لا تزال قائمة، وقد تمثلت بإصدار اللجنة الأوروبية تقارير سنوية تنتقد فيها السياسات التركية التي تنتهجها حيال حقوق الإنسان. وقد سبق أن أدان البرلمان الأوروبي في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي الانتهاكات التركية للحريات السياسية والحقوق الثقافية للأكراد، وتنفيذ حكم الإعدام في تركيا(الأمر الذي أسهم في إنقاذ عبدالله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني المحظور من عقوبة الإعدام)، فقد أشارت تقارير المفوضية الأوروبية منذ عام 1989 وحتى توقيع اتفاقية (نيس) ،إلى الدوافع السياسية و الثقافية التي تقف عائقا أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وطالبت اللجنة تركيا بتبني جملة من الإصلاحات من أهمها:

أ. تأسيس الروابط والأحزاب، والتمكين القانوني لحريات التعبير.

ب. إلغاء عقوبة الإعدام.

ج.اتخاذ الإجراءات القانونية لوقف عمليات التعذيب في السجون التركية.

د. ضرورة تعزيز استخدام اللغات غير التركية في الإذاعة والتلفزيون والمدارس.

هـ. تدريب رجال الدولة من ذوي الاختصاص على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان.(مقلد، 2010).

ونظراً إلى تحسن الأوضاع بين الجانبين؛ قام الاتحاد الأوروبي بالموافقة على وثيقة "شراكة الانضمام" والتي قبلت الحد الأدنى من الشروط الأولية الواجب القيام بها من جانب تركيا، وكان ذلك في قمة (نيس) عام 2000. فقد صادق المجلس الأوروبي على" وثيقة شراكة الانضمام " مثلت الحد الأدنى من الشروط الأولية الواجب على تركيا العمل على تحقيقها حتى تنال العضوية الكاملة. ووافقت تركيا على البنود التي وضعها الاتحاد وبدأت بإعداد "برنامج قومي" وكان ذلك في نيسان عام 2001، والذي سعى إلى الانسجام مع مبادئ الاتحاد الأوروبي والمجتمع الأوروبي على السواء.(الشوبكي، 2004).

وفي كانون الأول من 2002 قرر الاتحاد الأوروبي في قمته المعقودة في (كوبنهاغن) الموافقة المبدئية على ترشيح الدول العشر من شرق أوروبا ووسطها والتي من ضمنها تركيا، حيث سمح لها بالبدء من جديد بالمفاوضات للانضمام للاتحاد الأوروبي على أن تلتزم تركيا بمعايير (كوبنهاغن) الأساسية للعضوية.(النعيمي، 2007).

ومن خلال ما سبق نجد أن العلاقات التركية -الأوروبية اتخذت طابعا مختلفا، تمثلت بتعارض المسار التاريخي لكلا الطرفين؛ فتركيا بالنسبة للدول الأوروبية تعد العدو التقليدي، فهذه العلاقة امتدت مدة لم تقل عن خمسة قرون، ومن ثم ليس من السهل تجاوز هذا التاريخ من العداء والحروب الطويلة بين الطرفين، إضافة إلى الاختلافات الحضارية والثقافية والدينية،و التباين بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي بين تركيا والدول الأوروبية ؛لذلك كان طريق تركيا يختلف عن باقي

الدول الأخرى التي انضمت أو تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلا أن تركيا مصممة على أن تكون جزءا من هذا الاتحاد.(النهار،موقع الكتروني، 2014).

وتحاول تركيا جاهدة إزالة أي عوائق تؤثر في العلاقات بينها وبين الاتحاد الأوروبي كالقضية الأرمينية،والقضية الكردية، والقضية القبرصية، والقضايا الخلافية مع اليونان، وأخيرا قضايا حقوق الإنسان.(النعيمي، 2007)

كما إن الهدف من وجود علاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي هو زيادة قوة المؤسسات السياسة والاقتصادية لتركيا. فخلال العقود الخمسة الماضية، كانت محاولات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بمنزلة دفعة لتحقيق إصلاحات مؤسسية من جهة سياسية، والقيام بتعديلات على السياسات الاقتصادية التركية التي سوف تؤهلها للمنافسة مع الدول الكبرى حتى لو لم تنضم إلى الاتحاد الأوروبي. وتصر تركيا دائما وباستمرار على الحصول على العضوية الكاملة مع الاتحاد الأوروبي دون تقديم أي تنازلات، فترى تركيا أن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي لا يؤثر في وضع الاتحاد، ولا يشكل أعباء إضافية عليه.(التقرير الإستراتيجي العربي2002-2003 ،2003، ص 109و 111).

يمكن القول إن دول الاتحاد الأوروبي أصبحت أكثر خوفا من سعي تركيا لأن تكون جزءاً من الاتحاد، ليس بسبب التراث التاريخي والثقافي المغاير؛ وإنما أيضا بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001. فنتيجة للأوضاع الدولية وما طرأ عليها من تحولات في السنوات الأخيرة مع بداية القرن الحادي والعشرين وبعد الأحداث التي هزت الولايات الأمريكية (أحداث سبتمبر) أصبح تحدي خطر الإرهاب يقترب من دول الاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى.(مقلد، 2010).

ومن جهة أخرى، يمكن لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أن يقلل من الفجوة الحضارية والثقافية بين الطرفين. ذلك أن ثقافة الحوار والتسامح والتفاعل بين الديانات المختلفة يمكنها أن تؤدي إلى التفاهم وتقليص فجوة صراع الأديان بين الشعوب، وخاصة بعد ما شهده العالم من أحداث خطيرة بعد 11 سبتمبر. إن عودة

المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بخصوص انضمامها يجعل الاتحاد الأوروبي خارج دائرة الاتهام من اعتباره اتحاداً مسيحياً ؛ويؤدي ذلك إلى بناء الثقة بين العالمين الإسلامي والغربي، ويعد خطوة في الاتجاه الصحيح.(مقلد، 2007).

على الرغم من التقاء بعض أهداف الاتحاد الأوروبي مع أهداف تركيا للانضمام إلا أن هناك اختلافا في الرؤى التركية عن الأوروبية في بعض المحاور، من أهمها: مسألة الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، فبحسب قانون الاتحاد الأوروبي، فإن كل دولة عضو في الاتحاد تتولى الرئاسة الدورية له مدة نصف عام، حيث ينص على أن تمنح كل دولة الفرصة لكي تتولى مقعد الرئاسة، وخلال هذه الفترة تستطيع كل دولة طرح أجندتها الخاصة، والمقترحات الجمعية بما يناسب وتطلعاتها القومية، وبعد استكمال الدورات الرئاسية لجميع الدول الأعضاء يتم اعتماد قرارات تعبر عن تطلعات جميع الدول ومصالحها ؛ مما يساعد على التقليل من التناقضات بين الدول الأعضاء.(eupolcopps، موقع الكتروني، د.ت)

لقد حرصت الحركة التكاملية الأوروبية على تطبيق مبدأ الاحترام والمساواة في الحقوق والواجبات مع جميع الدول المشاركة، ولكن زيادة عدد الأعضاء في العقود الستة الماضية؛ أدت إلى عرقلة تنفيذ مبدأ المساواة بين الدول؛ مما أثر في موقف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا إليها. (الاصفهاني، 2001، ص163).

ومن الملاحظ أن هدف الاتحاد الأوروبي من علاقاته مع تركيا اختلف باختلاف الدولة التي تشغل الرئاسة الدورية،وإن كان من الممكن بوجه عام التطرق إلى الهيكل العام الذي حدده الاتحاد الأوروبي لأهدافه بخصوص تركيا، ويشمل ما يلي:

1. إن المفاوضات تشكل عملية مفتوحة ونتيجتها لا يمكن أن تكون مضمونة مسبقاً.
2. بالنظر إلى معايير كوبنهاغن، فعلى تركيا أن تنفذ كل التزاماتها للحصول على العضوية، وسيحرص الاتحاد الأوروبي على ربط تركيا بالهيئات الأوروبية النافذة.

إن التوسع الأوروبي حيال تركيا يدور حول محورين :سياسي- أمني،و ديني- ثقافي، حيث تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى إحلال الاستقرار السياسي للبلد المرشح، والبعد عن الدخول بأزمات، وهذا يبدو واضحاً من خلال الحالة التركية؛ فانضمام تركيا الى الاتحاد يجعل حدود الاتحاد تصل إلى الدول المجاورة لتركيا؛ مما يجعل أوروبا في اتصال مباشر مع هذه الدول؛ وهذا يخيف أوروبا.(بن عنتر، 2004).

وحسب هذه المقاربة السياسية- الأمنية ،نجد تركيا تعاني من توتر داخلي وإقليمي؛ داخلي من حيث نظامها السياسي الذي يحمي فيه الجيش النظام العلماني ، في حين أساس معايير (كوبنهاغن) هو الديمقراطية والعلمانية المدنية. كما تعاني تركيا من عدم الاستقرار بسبب المسألة الكردية، أما من الناحية الإقليمية فهناك نزاعات على الحدود البحرية مع جيرانها بسبب المياه (حدود ترسيم بحر إيجه)، وأيضا القضية القبرصية؛ مما يجعلها في صراع مع روسيا وإيران، وتخوف الاتحاد من انكشاف الحدود التركية أمام زيادة الهجرة ؛ مما يؤثر في القرارات الأوروبية.(بن عنتر، 2004).

إما بالنسبة للمقاربة الدينية- الثقافية، فإعلانها يختلف مع مبادئ العلمانية؛ فالفكرة الرئيسة في أوروبا تبنى على أساس أن الديمقراطيين المسحيين هم المؤسسون للمشروع الأوروبي والكنيسة الكاثوليكية هي الداعمة له وتشكل بذلك نادياً مسيحياً ،وأن الأوروبيين يفضلون الإبقاء على "النقاء الحضاري" وهذا لا يتوافق مع تركيا؛ لأنها بلد الإسلام؛ مما يزيد من الصعوبات التي تواجها تركيا بسبب هذا العامل الإسلامي، وخاصة بعد أحداث 11 أيلول، فكل بلد يستخدم الحجة الدينية، كلٌ على طريقته، فبعض الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يمانعون انضمام تركيا بسبب إسلامها، رغم توجهها العلماني، ولكن تركيا تعد هذا العامل مساعداً لها بانضمامها للاتحاد الأوروبي؛ بحجة أن الاتحاد لا يعد نادياً مسيحياً لا يقبل دخول البلدان الإسلامية وانضمامها. ومما يعزز حجة تركيا هو موافقة الفاتيكان لانضمام

تركيا مع الأخذ بعين الاعتبار البعد المسيحي في الدستور الأوروبي. (بن عنتر، 2004).

3.3 العلاقات التركية -الأوروبية في المجال العسكري ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة:

بدأت الدولة التركية الحديثة عهدها بالقوة العسكرية التي هيمنت بصورة كاملة على الدولة بجميع مؤسساتها، وقد استمرت تلك الهيمنة طوال قرن من الزمن، فاستطاع فيها الجيش فرض سيطرته على الحكومات ورئاسة الدولة والقضاء الأمن. كما أن الجيش تمكن من قتل الحياة الديمقراطية في البلاد، ومنع الأحزاب والجمعيات وكل ما يناهض الفكر العلماني.

ومن المثير القول إن تركيا تمتلك أكبر قوة عسكرية ضمن دول حلف الناتو بواقع(510,600) عسكري بين ضابط وجندي،أي ما يعادل ما لدى فرنسا (254,895) وإسبانيا (149,150)، وإيطاليا (186,049). وهذا يشير إلى الحاجة الأوروبية الأطلسية لمثل هذه القوة العسكرية من جهة وإلى دور الجيش في صناعة القرار السياسي الداخلي من جهة ثانية.(حطيط، 2008، ص158).

وللجيش التركي باع طويل في رسم السياسة الداخلية ،وفي التحكم في الحكومات الديمقراطية أو حلها، وقد تمثل ذلك في الانقلابات التي حدثت في الأعوام (1980,1971,1960)، وقد سبق أن تدخل الجيش ضد مرشح حزب العدالة والتنمية وانتخاب جول ،والدعوة إلى حظر حزب العدالة والتنمية ،مما يؤكد على الدور العسكري الفاعل في السياسة التركية.(مقلد، 2010).

تأثرت مسالة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ببعض المشكلات المتعلقة بالحياة الديمقراطية في البلاد وبالتدخل العسكري المستمر، فلدى بداية المفاوضات حول معاهدة الانضمام عام 1963 وقع انقلابان في تركيا (1971، 1980)، كما قام الجيش بالتدخل في الشأن السياسي أكثر من مرة (1971و 1974 ،1980، 1997).(مقلد، 2010).

وحقيقة الأمر، فمنذ التدخل في قبرص عام 1974 وانقلاب عام 1980 الذي قاده كنعان ايفرجين ضد الحكومة الديمقراطية آنذاك، وقيامه بحل الأحزاب، ووضع قادتها تحت الإقامة الجبرية بدعوى حماية علمانية الدولة؛ والقيادة التركية تحاول التوفيق بين الجيش المتزمت من جهة ،وبين التيار الإصلاحي الذي يدعو إلى دمج تركيا في النظام العالمي من جهة أخرى.(مقلد، 2010،ص345).

اتخذت تركيا خطوات في مجال سياستها الداخلية والخارجية؛ بحيث لا تعيق سياساتها عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وقد توافق الموقف التركي مع الموقف الأوروبي بقيادة ألمانيا وفرنسا أثناء العمليات الأمريكية في حرب الخليج ضد العراق، حيث هدفت تركيا من خلال ذلك إلى الحصول على موقف استراتيجي داعم لها في انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وكان موقف الحكومة التركية ونواب البرلمان قريبا من موقف غالبية دول الاتحاد الأوروبي بصفة رمزية.(التقرير الإستراتيجي العربي2002-2003 ،2003، ص 109و 111)

ويمكن أن يضيف انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قوة إستراتيجية هامة، فتمتد حدود القارة إلى دول الشرق الأوسط والقوقاز. وعند انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فإنه سيكون لأوروبا تأثير إيجابي على العالمين الإسلامي والتركي من أواسط أسيا إلى القوقاز،وخاصة الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي (طازخستان، وكازخستان، وأذربيجان، ...) وهذا الوضع الإيجابي لم يتوفر للدولة الأولى في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وتنظر بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى تركيا وبالذات أنقرة كمنافس جغرافي وسياسي لها.(النهار، موقع الكتروني، 2014).

إن إعادة هيكلة الاتحاد الأوروبي أوجد فرصة للاقتراب من تركيا. ونظراً لأهمية تركيا الجيوسياسية؛ فإن الاتحاد الأوروبي يجد فيها شريكا لا يمكن الاستغناء عنه،؛لأن تركيا تعد عنصراً مهماً في بناء الاستقلال الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي. .(النهار، موقع الكتروني، 2014).

أما من الناحية الأمنية فإن تركيا تساهم بصورة كبيرة ومؤثرة في الأمن الأوروبي من خلال موقعها الإستراتيجي، ووجود المنشآت العسكرية الأمريكية (قاعدة أنجرليك الجوية)، ولدى تركيا قوة جوية كبيرة يتم تطويرها بصورة مستمرة، وأجهزة حديثة مثل أنظمة إنذار مبكر، وأنظمة نقل تتماشى مع اتجاهات التطوير الموجودة حالياً في الدول الأوروبية ،كالمهنية وسرعة التنقل وإمكانية التدخل السريع.(ودكا وكوسميس، 2014).

وبالنظر إلى التحول السياسي والاقتصادي والسياسة الخارجية لتركيا ،يرى بعضهم أن تركيا ستصبح قوة عالمية بحلول عام 2023، ومن هنا فإن عضوية تركيا تشكل عاملا مهما في بناء المجتمع الأوروبي استراتيجيا وعسكريا.

الفصل الرابع
حزب العدالة والتنمية التركي

1.4 نشأة الحزب والأهداف.

يتناول هذا المبحث عدة موضوعات، حيث سيتم تناول كل موضوع في مطلب مستقل.

1.1.4 النشأة التاريخية للحزب

يعد حزب العدالة والتنمية حزباً سياسياً تركياً ،وهو حزب محافظ، معتدل، يتبنى نهج رأسمالية السوق، ويرتكز طموح الحزب في انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وينفي الحزب أن يكون حزباً إسلامياً ،ولا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية مع أن جذوره إسلامية.

إن أول حزب حمل اسم حزب العدالة كان بقيادة سليمان ديميريل، فقد تمكن هذا الحزب من التفرد بالسلطة واكتساح الانتخابات عام 1969، وبرز في هذه الفترة أسماء أخرى لمعت كنجم الدين أربكان، وفي عام 1970 شكل أربكان حزب النظام الوطني لكن تم إغلاقه؛ لمعارضته للنظام العلماني.(غزالي، 2007).

تأسس حزب العدالة والتنمية في مرحلة شهدت صراعات ونزعات بين الإسلاميين والنظام الذي تهيمن عليه المؤسسة العسكرية وتسيطر على العملية السياسية ككل؛ حيث قامت بإغلاق حزب الفضيلة ذي التوجه الإسلامي؛ وهو ما نتج عنه حزبان هما: حزب العدالة والتنمية، وحزب السعادة.(حسنين وآخرون، 2004).

ولعدم تكرار ما حدث عام 1998 مع أربكان الذي أحيل إلى القضاء؛ بسبب تهم مختلفة –منها انتهاك مواثيق علمانية الدولة– فقط اعتمد حزب العدالة والتنمية طرقا جديدة للحيلولة دون المواجهة مع النظام ؛حفاظاً على كيان المجتمع التركي، فاتخذ

الحزب له شعارا بعنوان" العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع"(كركوكلي، 2007).

بدأ حزب العدالة والتنمية نشاطه السياسي على الساحة التركية في منتصف آب 2001 بقيادة رجب طيب أردوغان, واتخذ أردوغان لمبة الكهرباء ذات الشرارات السبع شعاراً لحزبه، وقام بجولات على الأقاليم التركية السبعة؛ من أجل شرح مضامين الفلسفة التي يقوم عليها الحزب وتوضيحها، وهو الدمج بين جميع مكونات نسيج المجتمع التركي (الإسلام، والعلمانية، والقومية، والبراغماتية السياسية).(حسنين وآخرون، 2004).

تم إعلان حزب العدالة والتنمية عام 2001، وقد ألقى أردوغان بهذه المناسبة خطاباً تضمن أن العلمانية هي ضمانة الديمقراطية ،وهي المبدأ الأساس للسلم الاجتماعي، وتضع حدوداً للدولة لا للأفراد، وتضمن الخطاب، أيضا أن المرجعية الفكرية للحزب هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويرى الحزب أن الدين ليس عامل تقسيم المجتمع؛ بل عامل توحيد، وأن الحريات الفردية هي أساس التحرر الاجتماعي.(نور الدين، 2008، ص23).

وصل الحزب إلى السلطة في تركيا في تشرين الثاني عام 2002 بعد نجاحه في الانتخابات بنسبة 34% من أصوات الناخبين؛ ليحصل على 363 مقعداً في المجلس الوطني، وبذلك تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة واضعاً بذلك حداً لظاهرة الائتلافات الحكومية.(الطحان، 2006، ص362).

بدأت القوى العلمانية بالتعامل مع حزب العدالة والتنمية بعدة أساليب، منها مواجهة الحزب؛ كونه يعد امتدادا للحركة الإسلامية التي بدأها نجم الدين أربكان في حزبيه الرفاه والفضيلة، في حين اتخذ آخرون أسلوب المصالحة بفتح صفحة جديدة للتعامل مع التطورات والمستجدات ؛لأن تركيا مقبلة على الانضمام للاتحاد الأوروبي الذي يشترط على تركيا العمل بالديمقراطية ،وتقليص نفوذ العسكر في الحياة السياسية.(الطحان، 2006، ص363).

حقق حزب العدالة والتنمية فوزاً كبيراً على باقي الأحزاب لأسباب عديدة منها: رفض الناخبين لمعظم رموز الحركة السياسية مع القادة التقليديين، وعمل الحزب الدءوب ومعرفته بالأساليب الحديثة في إقناع الناخبين في الحملة الانتخابية. ومن أهم الصعوبات التي تعرض لها الحزب هي الوصول إلى الاتحاد الأوروبي، فكانت أولويات القيادة التركـــية المنتخبة هي الدخول للأسواق الأوروبية لرفع الاقتصاد التركي وتحسينه.(غزالي، 2007).

2.1.4 أهداف حزب العدالة والتنمية

سعى حزب العدالة والتنمية إلى عدة أهداف أراد تحقيقها في الدولة التركية، ومن هذه الأهداف فرض القانون على الشعب التركي دون شروط أو قيود باعتبارها القوة التي تحمي مصالح الفرد والمؤسسات، والحفاظ على تماسك تركيا ووحدتها، وعدم تدخل أي دولة فيها، وأيضا المحافظة على التراث الشعبي التركي من قيم وأخلاق، والمحافظة على هدوء تركيا واستقرارها أمنياً واقتصادياً ،والتعايش مع الشعب الكردي ليحقق العدالة الاجتماعية والدولة الاجتماعية.(المقر العام لحزب العدالة والتنمية، موقع الكتروني، د.ت)

ومن أهداف الحزب أيضا المحافظة على الدخل القوي وتوزيعه بصورة متوازنة بين الأتراك؛ من أجل أن يعيش الشعب التركي حياة سعيدة تليق به، وحل المشكلات العالقة منذ سنوات من خلال تطوير الوعي والمواطنة الصالحة وتقوية الانتماء إلى الدولة التركية، وجعل تركيا دولة ديمقراطية علمانية تحترم حرية المعتقد وسيادة القانون وتجنب الدخول في مشكلات مع القوى العلمانية، والهدف الأهم هو حصول تركيا على عضوية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.(المقر العام لحزب العدالة والتنمية، موقع الكتروني، د.ت)

3.1.4 الأهداف وفق برنامج الحزب.

وضع الحزب برنامجاً ؛من أجل السير عليه وتحقيق أهدافه بصورة سليمة، ومن أهداف هذا البرنامج تحقيق سيادة القانون في جميع أنحاء تركيا حسب القوانين المتعارف عليها دولياً، والعمل على جعل تركيا دولة منتجة باستمرار، وحل المشكلات، واستثمار الموارد البشرية والمادية من خلال تعبئة الموارد الإنسانية الطبيعة المهملة ،وتخفيض معدل البطالة؛ مما يزيد من المستوى الاقتصادي للفرد، ويعزز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار لتحقيق الكفاءة والفاعلية داخل المجتمع.(مسلط، 2010).

يمثل حزب العدالة والتنمية الاتجاهات الليبرالية كافة، وهو الذي يضم جميع فئات الشعب، وقد بيّن رئيس الحزب أردوغان- الذي انتخب بالإجماع- مجموعة من المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية، ومن أهمها مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية والعلمانية التي تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات. وأضاف أيضا أن تحقيق تكافؤ الفرص سيكون للجميع وضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بصورة عادلة، وأكد رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال، هذا من حيث الشأن الداخلي؛ أما فيما يخص الشأن الخارجي فقد أكد سعيه إلى إقامة علاقات حسنة ومتوازنة مع دول العالم كافة؛ للوصول إلى بيئة استثمارية وتنموية للبلاد.(بووانو،2005).

2.4 البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية.

ركز حزب العدالة والتنمية في برنامجه على ضرورة السعي نحو حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي مع التأكيد على ظاهرة الحزبية التعددية للجمهورية التركية، هذا من جهة القارة الأوروبية ؛ أما من جهة الشرق الأوسط التي لا يمكن لتركيا الانعزال عنها ،فإنه أكد أيضا تطوير علاقته الخارجية والدبلوماسية والعسكرية مع الأقطار العربية كافة، التي تشترك جميعها بدين واحد مع الجمهورية التركية، وأشار الحزب في برنامجه إلى أن المؤسسة الإسلامية من

أهم المؤسسات على الإطلاق دون إغفال دور العلمانية كضرورة للديمقراطية، وضمان حرية الاعتقاد التي تسمح بدورها لغير المؤمنين بالعيش حسب أفكارهم ومعتقداتهم.(غزالي، 2007)

وقد ذكر حزب العدالة والتنمية أن التحديات التي تقف عائقاً أمام تركيا يمكن حلها وهي ليست بالتحديات المستحيلة ؛إذ إن الدولة التركية تمتلك الموارد الطبيعية الغنية بمصادرها كافة . وتتميز تركيا بارتفاع نسبة الشباب من عدد السكان، وهو عنصر أساس في مواجهة التحديات والصعوبات الداخلية والخارجية ،وأكد الحزب على الإرث التاريخي والتراثي والموقع الجيوإستراتيجي الذي يؤهله للاضطلاع بدور مؤثر في المنطقة سواء من الناحيتين السياسية والسياحية، وأضاف برنامج الحزب فضائل التكافل والتضامن الاجتماعي التي تتميز بها تركيا وتعبر عن الهوية الوطنية والديني، وهذا ما يجعلها قادرة على تحقيق النجاح سواء على الصعيد المحلي أم على الصعيد الخارجي.(عبدالجليل، 2001).

ومن هنا نستخلص أن برنامج الحزب هو برنامج يقوم على فصل الدين عن السياسة أي اعتماد منهج العلمانية، وهذا يعني فصل الدين عن المجتمع أو الدولة، من أجل ذلك يحاول الحزب إعادة ترتيب العلاقة بين الشأن الديني والسياسي بعيداً عن كل أشكال التنازع، أو توظيفها في أماكن غير أماكنها؛ من أجل تحقيق الرقي الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

أما البرامج المعلنة للحزب، فهي لا تدعو إلى دستور إسلامي يعتمد الشريعة ولا يسعى إلى تطبيق الحدود الإسلامية، وهذا تمثل في الإعداد لصياغة الدستور الجديد للبلاد الذي طرحه الحزب وهو من أهم أولويات حكومة (أردوغان)، لتنفيذ مشروعها الإصلاحي الهادف إلى تقويض دستور1982، حيث لم يعد هذا الدستور يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية حسب أفكار الحزب وتوجهاته التي تؤكد ضرورة إعداد دستور عصري، يتجاوز ثغرات الدستور القديم وسلبياته، وهو الدستور الذي له الأثر الأكبر في تردي أوضاع الدولة التركية، مع التأكيد على أن يحظى الدستور الجديد بقبول غالبية الشعب التركي.(كركوكلي، 2007).

لقد أثبتت التجربة السياسية التركية الحديثة بوجه عام وتجربة حزب العدالة والتنمية بوجه خاص، أن إمكانية التوصل إلى بيئة وفاق صلبة يمكن العمل على أساسها بين مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية، هو أمر ممكن؛ إذا التزم الجميع بقواعد اللعبة السياسية، بوجود المعيار الأساسي ،المتمثل بالاحتكام لمدى إمكانية الأحزاب السياسية في خدمة الناخبين والمؤيدين الذين يمثلون هذه الأحزاب مع ضرورة الابتعاد عن خيار القطيعة والتناحر الذي كلف الجميع ثمناً باهظا، فيما وصلت إليه تركيا من تراجع على جميع المستويات.(خيري، 2007).

3.4 تأثير الحزب على السياسة التركية.

تتشكل مراكز النفوذ العلمانية متمثلة بالمؤسسة العسكرية التي كانت تحكم الدولة التركية بقبضة من حديد لأكثر من عقد مضى، وكان من أبرز الصعوبات التي نجحت حكومة (أردوغان) في تجاوزها ،هو تحقيقه الحد الأدنى للتوازن بين حكومته وبين هذه المراكز. واستطاع الحزب للمرة الأولى أن يعدل التوجهات السياسية الخارجية لتركيا ليوازن بين مشروعها الأوروبي المتمثل في الانضمام له وبين مصالحها مع بقية الأطراف الدولية. ومن هنا بدأت الأنظار تتجه نحو تجربة الحزب، ولعل وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 للسلطة جعل من تركيا نموذجاً سياسياً؛ لما يحتويه من تفاعلات واقعية نتجت عنه، والذي يدور حول ثلاث قيم أساسية هي: الإسلام ،والديمقراطية، والعلمانية.(باكير،2008)

ويبدو التحول في النظام السياسي التركي جليا، من خلال النهج الذي يتعامل معه الإسلاميون، وهو الاعتدال بين جميع أطياف المجتمع التركي من حرية وحكم القانون والعدالة والشفافية، وهذا ما تريده الولايات المتحدة وتبحث عنه.(باكير،2008)

سعت تركيا جاهدة إلى حل جميع مشكلاتها مع الدول العربية والأجنبية حتى استطاعت إنهاء التزاماتها مع جيرانها من الدول العربية وأيضا إيران وبلغاريا وصربيا ورسيا، ونجحت بصورة كبيرة في ذلك إلى حد إقامة مجلس تعاون

إستراتيجي مع سوريا والعراق، كما نجحت في توقيع بروتوكول (زيورخ) 2009 مع (أرمينيا) ولكن هذا البرتوكول يواجه مشكلات في تطبيقه على أرض الواقع. ومارست تركيا أسلوب "الدبلوماسية الاستباقية"، أي التدخل لحل المشكلات في محيطها المباشر والقريب، حيث قامت بدور الوسيط؛ الأمر الذي شكل صعوبة على الدور التركي في التعامل مع الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، وصولاً إلى شبه الجزيرة الهندية.(نورالدين، 2008).

لقد تزايدت خطوات الإصلاح على الطريق الأوروبي منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في انتخابات عام 2002. وتعود هذه الخطوات إلى رغبة الحزب في أن يتخلص من النظام العسكري العلماني الذي دام لأكثر من ثمانية عقود؛ إذ إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعني أن تتميز الدولة التركية بنظام حريات واسع يشمل الديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان، وهذه الميزات لا تتوفر في المؤسسة العسكرية العلمانية.(مقلد، 2010).

ويطمح الحزب في تصوراته المعلنة وغير المعلنة إلى توسيع دور تركيا في العالم بحيث تكون قوة إقليمية ودولية في أوروبا والعالم الإسلامي، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالانضمام إلى الدول الكبرى ضمن الاتحاد الأوروبي. وبرزت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 في عقلية حزب العدالة والتنمية لطرح فكر جديد؛ من أجل إيجاد مكان في الدولة التركية المسلمة خارج دوائر التوتر والاضطراب والمشكلات المذهبية المزمنة والتخلف الاقتصادي الذي تعاني منه معظم دول العالم الإسلامي. إن عضوية تركيا في الاتحاد سترفع من مستوى المعيشية والرفاهية للمجتمع التركي ككل وستحفز اقتصادها بشكل كبير، وهذا من شأنه أن يزيد فرص التكافؤ بين المواطنين ويذهب النزاعات العرقية والمذهبية. و في حال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فإن الصورة الإيجابية للدولة التركية ستظهر في المجتمع الدولي والعالم الإسلامي؛ مما يجعلها تلعب دوراً محورياً أساسيا في المنطقة والعالم.(مقلد، 2010).

أما من أبرز الإصلاحات التي انتهجها الحزب من أجل تحسين العلاقات التركية الأوروبية، فهي تلك الإصلاحات التي صادق عليها الحزب في 30 تموز 2003، وأهمها تعجيل إجراءات التحقيق في المراكز الأمنية، وتشديد العقوبات على الأفراد والضباط الأمنيين في حالات التعذيب، ومنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، والقضاء على ما يسمى بجرائم الرأي العام، وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية ،وتسهيل إجراءات الإشهار. إضافة إلى إلغاء محاكم أمن الدولة التي عادةً ما تسيء لسمعة للدولة التي توجد فيها تلك المحاكم. كما يسعى الحزب إلى حماية الأقليات التي تعيش في الدولة التركية، ومنح الأكراد المزيد من الحريات التي لم تكن متوفرة أثناء حكم المؤسسة العسكرية، وإحكام قبضة المدنيين السياسيين على الجيش، وتقليص دوره في الحياة السياسية ،ووضع ميزانية الجيش تحت الرقابة التشريعية المتمثلة في البرلمان، وتعزيز الديمقراطية في جميع مناحي الحياة.(سيل، 2004).

كما نصت التعديلات أيضا على تغيير أعضاء المجلس القومي الذي كان يسيطر عليه العسكريون؛ فتحول دوره إلى دور استشاري يضم جميع شرائح الحكومة والجيش، وأصبح الأمين العام له يعين من قبل رئيس الوزراء بشرط أن يحظى بموافقة رئيس الجمهورية، وبات من الممكن أن يتقلد هذا المنصب إحدى الشخصيات السياسية من غير المؤسسة عسكرية.

كل هذه الإجراءات قد رحب بها الاتحاد الأوروبي، وبدأ تدريجياً في منحها الثقة من حيث المبدأ للانضمام إلى الاتحاد، وقد ازدادت هذه الثقة بعد وصول عبدالله غول إلى سدة الرئاسة؛ فقد أعرب رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك (خوسية مانويل باروسو) عن تفاؤله حيال وصول غول للرئاسة وقال" إن هذا يتيح فرصة لمنح عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي قوة دافعة جديدة ومباشرة وإيجابية من خلال تحقيق تقدم في عدد من المجالات المهمة".(أوسي، 2007).

ويتعين على الحزب متابعة نجاحاته وترسيخها ضمن: تطبيق سيادة القانون والديمقراطية، ومتابعة حزمة الإصلاحات التي ينتهجها ،وتحقيق حل شامل للقضية

القبرصية من خلال المفاوضات، ومتابعة تنفيذ البرنامج الاقتصادي الذي بدأه الحزب، والذي بدوره يضمن اقتصاداً قوياً للدولة التركية ،والمضي قدماً بالخطوات التي بدأها للانضمام للاتحاد الأوروبي ،وتحديد العلاقة على أسس ثابتة بين المؤسسة العسكرية من جهة والمواطنين من جهة أخرى، وأيضا التقدم بمجال دعم حقوق الإنسان الذي بدأ فعلياً من خلال قيام تركيا بتعديلات دستورية ضمن مبادئ الوثيقة الأوروبية لحقوق الإنسان ،حيث أصبح المواطن التركي يتنفس الحرية في بلاده ويشعر بالأمن والأمان والاطمئنان على نفسه وحريته ومسكنه وعائلته، وصار بمقدوره أن يشارك الآخرين في تأسيس حزب سياسي أو جمعية أهلية دون الحاجة إلى إذن مسبق من أي سلطة كانت. ومن المهمات أيضا اتخاذ معايير، ووضع قوانين صارمة وعادلة ضد أشكال الفساد كافة في جميع المؤسسات التركية.(غانم، 2007).

الفصل الخامس

أوروبا وتركيا بين الأعوام (2002-2014) سياسياً واقتصادياً وعسكرياً

سيتناول هذا الفصل العلاقات التركية الأوروبية وفقا لمحاور أساسية وهي المحور السياسي والجغرافي ايديولوجي والبيئة الداخلية، والمحددات الاقتصادية والعسكرية.

1.5 محددات العلاقة التركية- الأوروبية السياسية منذ عام 2002-2014.

لعل من أهم التحديات التي يواجهها المشهد السياسي التركي هو العلاقة مع الجيش والمؤسسة العلمانية، والأزمة الاقتصادية الخانقة، والانقسامات العرقية و الطائفية. فالتغيير الداخلي ينعكس تأثيره على الوضع الخارجي إيجابا أو سلبا، ومن ثم فقد توجب على حزب العدالة والتنمية ترتيب البيت التركي أولا، ثم التوجه لتحقيق الآمال والمطامح الخارجية.

عقدت قمة بروكسل في السادس عشر والسابع عشر من عام 2004، وتم في هذه القمة اتخاذ قرار بدء المفاوضات من أجل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، مع الترحيب بالإصلاحات التركية والتأكيد مجددا على السماح لتركيا بالانضمام لاتحادها. وقد وصف (أردوغان) في بروكسل تلك التغيرات والإصلاحات الجذرية في بلادة "بالثورة الصامتة".(النعيمي، 2007).

مع الإشارة إلى أن تلك المفاوضات قد تستمر حتى تفي تركيا بجميع استحقاقاتها لشروط الانضمام.(مقلد،2010).

وفي تشرين أول من عام 2004 أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا في بروكسل، أشادت فيه بالتقدم الذي أحرزته تركيا في مجال الإصلاح السياسي والتزام تركيا بمعايير كوبنهاجن، فقد وضع الاتحاد الأوروبي في لقاء القمة عام 1993 في كوبنهاغن ثلاثة شروط أو معايير لقبول العضوية في الاتحاد الأوروبي:

1. معايير سياسية

يجب على الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ضمان استمرار نهج الديمقراطية ضمان حقوق الإنسان وحماية الأقليات واستقرار مؤسساتها وأن تتعهد بضمان دولة القانون.

2. معايير اقتصادية

يجب على الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ان تتمتع باقتصاد سوق مستقر وان تكون قادرة على الصمود أمام ضغط المنافسات في السوق الداخلية الأوروبية.

3. معايير"Acquis"

أي انه يجب على الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تكون على استعداد لتكييف إداراتها وجميع قوانينها مع قانون الاتحاد الأوروبي. الذي يدعى قانون."Acquis" وهو مجموعة من النصوص القانونية المتنوعة. (غدير،2013).

كما شدد الاتحاد الأوروبي على بعض القضايا، مثل ضرورة تركيز السلطات التركية على الحوار مع مؤسسات المجتمع المدني ،والتأكد من استمرار عملية الإصلاح على المدى الطويل. وهذه التحفظات أدت إلى تأجيل بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلى قمة الثالث من تشرين أول عام 2005.(جانماركو، 2005، ص40-52).

وفي اجتماع لوكسمبيرج في تشرين أول من عام 2005 تم وضع وثيقة تتضمن 35 فصلا تتعلق بمختلف نواحي الحياة التركية؛ من حيث الحريات العامة وحرية نقل السلع والجمارك والطاقة والسياسة الخارجية والغذاء والصحة والتعليم والثقافة وحقوق المرأة وقانون الملكية الفكرية والزراعة وغيرها. وبحسب المراقبين فإن أربعة من الشروط قد تكون صعبة في تحقيقها، وهي المتعلقة بالزراعة والتعليم والعدالة وحقوق الإنسان.(ساسونيان، 2015، ص15).

أضف إلى أن هناك العديد من القضايا التي تعد أعقد من غيرها ،مثل قضية قبرص التركية التي ترفض الأخيرة الاعتراف بها، والتي كانت سببا في تجميد

المفاوضات التي ألمح إليها ساركوزي في عام 2007 وأوقف بسببها المفاوضات. ومن ضمن شروط العضوية التي فرضتها أوروبا قبول تركيا لعشرين ألف قانون أوروبي وتطبيقها في مجتمعها بالكامل، والاعتراف بقبرص اليونانية، والاعتراف أيضا بعمليات إبادة الأرمن التي حدثت عام 1915، وأخيرا، الاعتراف بالبطريركية الكاثوليكية في إسطنبول على أنها مسكونية عالمية.(ساسونيان، 2015، ص15). وتواجه تركيا مجموعة من المشكلات التي تقف في وجه انضمامها للاتحاد الأوروبي، أبرزها:

1.1.5 القضية القبرصية:

تعود جذور هذه القضية القبرصية إلى خمسينيات القرن الماضي؛ حيث قام الأسقف مكاريوس بحركة سياسية سرية عرفت باسم "ايوكا" هدفها الانضمام إلى اليونان. وفي عام 1960 اجتمع القبارصة الأتراك واليونانيون واتفقوا على استقلال قبرص. وبالفعل فقد أعلن استقلال قبرص في عام 1960 بموجب دستور وقعت عليه كل من تركيا وبريطانيا و اليونان. وعين الأسقف مكاريوس على أثره رئيسا لقبرص في العام 1963 ،والذي ما لبث أن أجرى تعديلات على الدستور في ثلاث عشرة مادة، شعر من خلالها القبارصة الأتراك بالغبن وبانتهاك حقوقهم الدستورية؛ مما دعاهم إلى التمرد والاحتجاج ؛ فاشتعل القتال بين القبارصة الأتراك من جهة والقبارصة اليونانيين من جهة ثانية وذلك عام 1964؛ مما استدعى تدخل الأمم المتحدة التي أرسلت قوات حفظ السلام إلى المنطقة.(ويكيبيديا).

وما لبث أن تجدد القتال في عام 1967، تلاها مفاوضات استمرت حتى عام 1974. ولم يلبث الحرس الوطني اليوناني إلا أن قام بالإطاحة بالأسقف (مكاريوس) عام 1975؛ مما حدا بتركيا إلى اجتياح قبرص وإعلان استقلال المناطق الشمالية من قبرص تحت الحكم الذاتي والتي أسماها (الولايات التركية الفيدرالية). واستمر الأمر على هذا الوضع إلى أن قام القبارصة الأتراك بإعلان استقلال "جمهورية شمال قبرص التركية" وذلك عام 1983 ، ولم تحظ تلك

الجمهورية باعتراف دولي على الإطلاق عدا تركيا. وما زالت المشكلة القبرصية منذ ذلك الوقت العقبة الأكبر أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. خاصة بعد قبول قبرص عضواً في الاتحاد عام 2004.(موسوعة مقاتل من الصحراء، موقع الكتروني، 2011).

وفي محاولة لحل الأزمة؛ قدم كوفي عنان عقب اجتماع بروكسل خطة لتوحيد الجزيرة في اتحاد فيدرالي، وافقت عليه تركيا في الوقت الذي رفضته اليونان؛ إذ تقضي العضوية في الاتحاد الأوروبي اعتراف الدول المنضمة بالدول كافة ؛ففي الوقت الذي وقعت فيه تركيا عام 2005 على بروتوكول يقضي بتوسيع اتحادها الجمركي ليشمل الدول العشر الجدد في الاتحاد ومن بينها قبرص، أصدرت الحكومة التركية بيانا عبرت فيه عن أن توقيعها لمثل هذا البروتوكول لا يعد اعترافا بقبرص؛ مما دعا المفوضية الأوروبية للإعلان على أن الموقف التركي يعبر عنها وحدها، وأن من شروط العضوية الأوروبية الاعتراف بالدول الأعضاء كافة، الأمر الذي عبر عنه خافيير سولانا ممثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بقوله" لكي تكون عضوا في أسرة،يجب أن تعترف بجميع أفراد هذه الأسرة".(جانماركو، 2005، ص52). ولا تزال المفاوضات بين شطري الجزيرة المتنازعين قائمة؛ من أجل التوصل إلى حل يجعل الجزيرة دولة واحدة وجنسية واحدة ذات سيادة.(بركات، 2008).

2.1.5 القضية الأرمنية:

يمارس اللوبي الأرمني في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عملية ضغط على الاتحاد الأوروبي للحصول على اعتراف تركي بحصول مجازر ارتكبها النظام التركي في عام 1915 ضد الأرمن؛ وهو الأمر الذي يشكل عائقا أيضا أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. فقد اعترفت تركيا ضمنيا بهذه المجازر عام 2005 ، وقد نشرت صحيفة (حرييت) التركية مذكرات رئيس الوزراء العثماني طلعت باشا التي أشار فيها إلى أنه تم تهجير نحو مليون أرمني من الأناضول إلى

سوريا استنادا إلى قانون عثماني صدر بهذا الشأن في 29ايار من عام 1915. (النعيمي، 2007).

ولقد استغل الاتحاد الأوروبي هذه المسألة قبيل بدء مفاوضات العضوية عام 2004 حتى أن البرلمان الأوروبي صادق على قرار، يعبر فيه عن أسفه جراء مجازر الأرمن، داعيا تركيا إلى الاعتراف بتلك المجازر والتحقيق فيه. وقد بادرت الحكومات التركية– من باب حسن النية– بالاعتراف بأرمينيا فور إعلانها الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي عام 1991.(النعيمي، 2007).

ويقيم ويعمل في تركيا حاليا ما يقرب من أربعين ألف أرمني دون تصاريح عمل. كما دعت تركيا أرمينيا للانضمام إلى منتدى البحر الأسود الاقتصادي، علما بأن أرمينيا لا تطل على البحر الأسود. وقام الرئيس التركي عبدالله جول بزيارة إلى أرمينيا في العام 2008 كبادرة لحل أزمة التهجير والمجازر، واتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة لتقصي الحقائق التاريخية إبان حقبة المجزرة، ودعوة أرمينية إلى منتدى أمن القوقاز والدعوة أيضا إلى التعاون الاقتصادي بين البلدين.(محمود، 2014، ص50).

إضافة إلى العقبتين الرئيستين اللتين تواجهان تركيا في انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، فإن هناك اعتبارات أخرى مثل تأثير دخول تركيا بثقلها هذا في الاتحاد الأوروبي على موازين القوى من حيث عمليات التصويت والتمثيل في الاتحاد وعدد المقاعد في البرلمان الأوروبي على وجه الخصوص. فيبلغ عدد سكان تركيا 75.93 مليون نسمة مقارنة مع عدد سكان ألمانيا ،أكبر دول الاتحاد البالغ 80.87 مليون نسمة لعام 2014 حسب إحصاءات البنك الدولي.(البنك الدولي، 2014).

ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان تركيا ليصل إلى 89 مليون نسمة بحلول عام 2025، في الوقت الذي لن يتجاوز فيه عدد سكان ألمانيا مثلا 82 مليون نسمة بذات العام؛ الأمر الذي يعزز من مخاوف الاتحاد من السيطرة التركية على سوق العمل الأوروبي، وخطر التغلغل في أوروبا التي تعاني من نقص السكان مع فجوة

في التركيبة السكانية التي يغلب على بعض دولها الفئة المسنة من السكان ؛ ومن ثم يحدث ثغرة في المعادلة الديموغرافية الداخلية لأوروبا.(اوزطونا، 2005).

إن عدد سكان تركيا الضخم هذا، يفوق عدد سكان ثماني دول أوروبية أعضاء في الاتحاد.(محمود،2014، ص50). ومن القضايا التي تؤخذ على النظام التركي المتشدد قضية حظر الأحزاب، وهي قضية جدلية لا يوجد نص واضح حولها في الدستور التركي، والتي يرجع الحكم فيها ليس إلى الدستور ؛وإنما إلى قناعة القاضي نفسه. فإذا رأى القضاة مثلا أن حزب العدالة والتنمية يناقض في منهجه العلمانية فقد يأمر بحل الحزب. ويستند القانون التركي في مناهضة الأحزاب الديمقراطية إلى أنها تعادي العلمانية ،مبدأ الدولة الرئيس الذي تقوم عليه.(مقلد، 2010، ص663).

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي فإنه لا يجوز حل الحزب إلا في حالات الضلوع في أعمال إرهابية أو عنف وما إلى ذلك(بيركاند، 2008)؛ الأمر الذي من شأنه أن يعرض الحياة الديمقراطية في البلاد والأحزاب إلى خطر الحظر والتفكك ومصادرة الأموال و المنع من المشاركة أو الانضمام إلى أحزاب سياسية أخرى ،مثلما حصل مع حزب أربكان، وما تعرض له حزب العدالة والتنمية من الحرمان من نصف التمويل الرسمي مع التهديد المتواصل بحل الحزب. وهذه التهديدات أدت بأوروبا إلى دعوة تركيا لإيجاد قانون للأحزاب مماثل للقانون المعمول به في دول الاتحاد.(محمود، 2014، ص51).

3.1.5 محددات العلاقات التركية- الأوروبية جغرافياً والثنائية القارية (الآسيوية الاوروبية)

لا تتجاوز مساحة الجزء الأوروبي من تركيا 3 % من المساحة الكلية لتركيا التي تقع معظم أراضيها في آسيا؛ ومن ثم لا يمكن اعتبار تركيا أوروبية على الرغم من وقوع إسطنبول- أكبر مدينة تركية- في الجزء الأوروبي من الدولة. ولطالما اعتبرت تركيا نفسها خط الدفاع الأول ضد المد السوفيتي إلى أوروبا بل وخط

الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي أثناء الحرب وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي فقدت تركيا هذا الدور. إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظراً لموقعها الجغرافي المتميز، والواقع على مفترق طرق بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلة على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيقي البسفور والدردنيل.(ملكاوي، 2013، ص9).

إن وجود تركيا في الإطار الجغرافي العربي والآسيوي؛ سيقرب أوروبا من مواطن الخطر وعدم الاستقرار، رغم عضوية تركيا في الأجهزة الأوروبية، مثل الناتو ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي. وتتأتى المخاوف الأوروبية من انضمام تركيا للاتحاد؛ بسبب موقف تركيا من بعض القضايا كعلاقة تركيا المتوترة مع دول الجوار كالعراق –بسبب قضية الأكراد–، وسوريا –بسبب السدود على نهر الفرات– وجورجيا– بسبب كراباخ العليا– ومع إيران أيضا، إضافة إلى تسرب المهاجرين غير الشرعيين من الدول الإفريقية والعربية والإسلامية. ويخشى الاتحاد الأوروبي من نقل تلك الصراعات إلى أراضيه.



شكل(1)

خارطة تركيا السياسية

- ملكاوي، ، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، ص9

4.1.5 محددات العلاقات التركية– الأوروبية الإيديولوجية والبيئة الداخلية

وعلى الرغم من علمانية الدولة التركية واعتمادها فصل الدين عن الدولة في الحكم والسياسة وتطبيقها للقانون المدني بدلا من القانون الشرعي والمحاكم الشرعية، إلا أن أوروبا لا تزال تعامل تركيا على اعتبارها دولة إسلامية، يشكل المسلمون 99% من سكانها، بل إنها تعد مرجعية إسلامية في أوروبا، وهو نهج من التناقض المستمر الذي تتبعه أوروبا إزاء تركيا. وقد رفض الاتحاد الأوروبي التدخل في مسالة الحجاب ،عندما رفعت تلك القضية إلى الاتحاد، والطلب بالسماح للتركيات المحجبات الأمر الذي رفضته الحكومة العلمانية، فرفضت أوروبا التدخل على اعتبارها مسألة تركية داخلية، في الوقت الذي رفض الأوروبيون فيه قيام تركيا بتجريم الزنا عبر قانون قدم إلى البرلمان التركي، وعدت أوروبا أن مثل هذا القرار من شأنه أن يوقف عضوية أوروبا في الاتحاد.(محمود، 2014، ص51).

ويشكل الإسلام وفوبيا عاملا هاما في وقف المد التركي إلى أوروبا، وهو ما أجاب عليه الرئيس الفرنسي الأسبق (فرانسوا ميتيران)، عندما طلب الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قائلا بأن المد الإسلامي إلى أوروبا خطٌ أحمر لا يجوز تجاوزه ولا يمكن قبول بلد مسلم في الاتحاد. فقد بلغ عدد المسلمين في أوروبا 25 مليون مسلم، وبانضمام تركيا المسلمة إلى أوروبا من شأنه أن يرفع نسبة المسلمين في أوروبا إلى ما يزيد على 15% من إجمالي سكانها،(فضل الله، 2008، ص127). على الرغم من أن الإسلام في تركيا مغاير قليلا عن غيره في الدول الإسلامية الأخرى؛ إلا أن الأتراك العلمانيين منسجمون مع أوروبا العلمانية في الثقافة و التعليم والحداثة والحريات العامة، ولا يمانعون من الانضمام إلى أوروبا وخدمة المصالح الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي.(السيد، 2008).

كما تعاني تركيا أيضا من بعض نقاط الضعف في مسائل العنف ضد النساء والحريات الشخصية والحريات الصحفية. فبحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2007 فإن تركيا احتلت المركز 64 من أصل 180 دولة في مؤشرات الفساد،

وفي دراسة أخرى صنفت كدولة شبه ديمقراطية في حصولها على الرقم ثلاث من سبع في مؤشر الديمقراطية.(عادل، 2014).

وعلى الرغم من الإصلاحات الطويلة المستمرة التي تقوم بها تركيا في المجالات الخلافية مع الاتحاد الأوروبي إلا أن على تركيا العمل طويلا في مجال الإصلاحات الداخلية و الخارجية و الحقوقية المتنوعة.

5.1.5 تأثير انضمام تركيا على المؤسسات الأوروبية: البرلمان الأوروبي نموذجاً.

إن من أبرز النتائج التي ستترتب على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أن تحظى تركيا بالثقل ذاته الذي تحظى به ألمانيا حسب محددات عدد السكان؛ بحيث ستصبح تركيا ضمن الدول السبع الأضخم في الاتحاد، وهي: (بريطانيا،وألمانيا، وإسبانيا وتركيا،و فرنسا،و إيطاليا،و بولونيا)؛ مما سيؤثر في آلية صنع القرار لا سميا في البرلمان الأوروبي وقراراته المتعلقة بالسلطات التشريعية والرقابة على المفوضية الأوروبية والميزانية وموازين قوى الاتحاد. ويبين الجدول التالي توزع مقاعد الدول في البرلمان الأوروبي الذي يوضح عدد مقاعد كل دولة حسب عدد سكانها.(مقلد،2010، ص367).

الجدول رقم (1)

توزيع المقاعد في البرلمان الأوروبي لبعض الدول الأعضاء لعامي 2004، 20015

الدولة	اتحاد مؤلف من 25 عضواً – عام 2004		اتحاد 28-2015	
	المقاعد	%	المقاعد	%
المانيا	99	13.5	82	11.2
فرنسا	78	10.6	64	8.7
المملكة المتحدة	78	10.6	64	8.7
ايطاليا	78	10.6	64	8.7
اسبانيا	54	7.3	44	0.6
بولونيا	54	7.3	44	0.6
هولندا	27	7.3	22	3.0
بلجيكا	2	3.2	20	2.7
تركيا	--	--	82	11.2
الإجمالي	732	100.0	732	100.0

* مقلد، حسين طلال، تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد الأول، 2010 ص 369

نستنتج من الجدول أعلاه أن أحد أهم مخاوف الاتحاد الأوروبي هو حصول تركيا على هذا الثقل الذي يوازي في حجمه أقوى دولة أوروبية؛ بل وزعيمة الاتحاد نفسه. الأمر الذي يعني كذلك أن تتراجع فرنسا إلى الترتيب الثالث في الاتحاد من ناحية التأثير في عملية صنع القرار؛ مما يترتب عليه خللٌ في موازين القوى في الاتحاد.

كان للإخفاقات السياسية التركية خلال التسعينيات الأثر السلبي على عدد من المجالات، منها الوضع الاقتصادي المتدهور، وهذا أدى إلى تحقيق أداء أقل من الإمكانات المتاحة. وخلال هذه الفترة، ازداد حجم التضخم، وتراكم الدين الخارجي، وأصبح هنالك زيادة في عجز الحساب الجاري للبنك المركزي؛ مما أدى لأن تكون تركيا عُرضةً لصدمات محلية ودولية.

2.5 محددات لعلاقة التركية- الأوروبية اقتصاديا 2002-2014.

بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يمثل سوق التصدير الرئيسة لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية فإن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية – التي تشكل سلعاً ضرورية للتنمية والتحديث الاقتصادي في تركيا- من الاتحاد يشكل مطلباً أساسيا لتركيا، وأن أوروبا تشكل منفذاً مهماً للعمالة التركية، فكانت هنالك مخاوف أوروبية جدية من الاقتصاد التركي؛ من حيث طبيعة تركيبته الاقتصادية التي يغلب عليها الطابع الزراعي مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي المتقدمة، وهذا يمثل عبئاً على الاقتصاد الأوروبي والموازنة الأوروبية خاصة في ضوء الحجم الكبير لسكان تركيا الذي يقترب من نظيره في دول أخرى ،كألمانيا وفرنسا وإسبانيا ؛مما سيؤثر في عملية صنع القرار في داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي ترتبط في الأساس بعدد سكان كل دولة، بالإضافة إلى وجود مخاوف أوروبية من تدفق العمالة التركية على الدول الأعضاء في حالة انضمام تركيا؛ مما سيزيد من نسبة البطالة في تلك الدول وهو ما سوف يضغط على اقتصاديات تلك الدول في الوقت الذي تشهد فيه

أوروبا أزمة اقتصادية عمالية طاحنة، تمر بها معظم الدول الأوروبية خاصة في منطقة اليورو.(جازيان للتجارة والاقتصاد، موقع الكتروني، د.ت).

وفي ضوء أهمية العوامل الاقتصادية لتركيا فإن توجه تركيا نحو الاتحاد الأوروبي هو توجه اقتصادي بحت ،وذلك للأسباب التالية: يمثل الاتحاد الأوروبي السوق الرئيس لتصدير مجمل المنتجات التركية الزراعية والصناعية. كما يعد الاتحاد الأوروبي المزود الأكبر لتركيا بالسلع اللازمة للتنمية والتحديث الاقتصاديين. وتسعى تركيا إلى رفع الاستثمارات الأجنبية والأوروبية وهو الأمر الذي يمكن أن يتحقق إذا نالت تركيا العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وبعيد بدء مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فقد ازدادت نسبة الاستثمارات الخارجية للدولة التركية بصورة ملحوظة. كما يوفر انضمام تركيا إلى الاتحاد حرية أكبر للأيدي العاملة التركية في التنقل بين البلدان الأوروبية، إضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى دول الاتحاد. إن الكثير من الأتراك يريدون الاستفادة من فرص العمل الموجودة في الدول الأوروبية، إذ إن نحو 70 بالمائة من الأتراك يعتقدون أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيحل مشكلاتهم الاقتصادية، وسيسهم في تنمية الاقتصاد التركي، ويقلل من نسبة البطالة.(الغريري، 2010، ص19).

وأشارت البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي مؤخراً أن حجم التبادل التجاري التركي مع الاتحاد الأوروبي يشهد نموًا مستمراً منذ بضعة أعوام.فخلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي 2015 م أظهرت بيانات أوروبية صدرت مؤخراً أن تركيا جاءت في المرتبة الخامسة، في حجم التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي، وأظهر مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات)، في بيانات له في 18 أغسطس من نفس العام ، أن واردات تركيا من الاتحاد الأوروبي، منذ بداية العام وحتى نهاية حزيران/ يونيو الماضي، بلغت 41 مليار يورو، فيما وصلت صادراتها إلى الاتحاد 30.2 مليار يورو، بحجم تبادل تجاري بين الجانبين قدره 71.2 مليار يورو . الا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الشريك الأول للاتحاد الأوروبي في

التبادل التجاري الذي بلغ حجمه 308.6 مليار يورو، خلال تلك الفترة، تلتها الصين بقيمة 251.4 مليارا، ثم سويسرا بــ 125 مليارا، فيما احتلت روسيا المرتبة الرابعة بحجم 107 مليارات يورو . وجاءت النرويج بالمرتبة الخامسة، تلتها اليابان، ثم كوريا الجنوبي.(turkpress، موقع الكتروني، 2015). وفيما يلي جدول ويضح حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الاوروبي تركيا في العام 2015.

الجدول رقم (2)

حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي باقي الدول وموقع تركيا بينها منذ 1-1-2015 و0حتى 30-7-2015

حجم التبادل بين الاتحاد الأوروبي و الدولة	الواردات من الاتحاد الأوروبي	الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي	حجم التبادل بين الجانبين
تركيا و الاتحاد الأوروبي	41 مليار يورو	30.2مليار يورو	71.2 مليار يورو

***موقع ترك بريس، تركيا الشريك الخامس للاتحاد الأوروبي تجاريا، 18 أغسطس،2015**
http://www.turkpress.co/node/11721

أما أهم الشركاء التجاريين لتركيا فهي موضحة بالجدول رقم (3)

الجدول رقم (3)

أهم الشركاء التجاريين لتركيا لعام 2006

الدولة	%
ألمانيا	% 11,2
ايطاليا	% 7
روسيا	% 4,4
الولايات المتحدة	% 5
فرنسا	% 5
انجلترا	% 8,1
اسبانيا	% 4,3

*العلاقات الاقتصادية التجارية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا، خلال الفترة من 2003–2008، موقع وزارة الصناعة و التجارة المصرية، قطاع الاتفاقات التجارية، http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/5B0C9DB8-BFD0-49D4-AD5E-D93679D953CC/2882/turkey.pdf

ومن أهم السلع التي تستوردها تركيا من الاتحاد الأوروبي والعالم بشكل عام الزيوت المعدنية والأجهزة والآلات الكهربائية ومنتجات الحديد والصلب والسيارات والجرارات المطاط واللدائن والمنتجات الكيماوية والطبية والصيدلة وبعض التجهيزات التجميلية كاللؤلؤ.(وزارة الصناعة و التجارة المصرية، موقع الكتروني، 2008).

إلا أن العامل الاقتصادي كان أحد الأسباب الرئيسة التي أعاقت ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي ،وكذلك اتخاذ قرار بشأن بدء التفاوض مع تركيا حتى كانون الأول 2004 ،حينما قررت القمة الأوروبية في لوكسمبورغ تحديد موعد الثالث من تشرين الأول 2005 موعدا لبدء المفاوضات مع تركيا حول مسألة العضوية.ويمكن فهم ذلك بالنظر إلى طبيعة هيكل الاقتصاد التركي، و تعد تركيا من الدول المتقدمة في مجال الزراعة والصناعات المرتبطة بها على مستوى العالم، حيث تعد تركيا إحدى البلدان الكبرى المصدرة للمنتجات الزراعية في منطقة شرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ إذ بلغت حصة القطاع الزراعي الذي يعمل فيه نحو خمس وعشرين بالمائة من إجمالي القوى العاملة في تركيا،أي ما يقارب 10.1% من إجمالي الناتج المحلي التركي في عام 2000، وهذا يختلف عن الدول الأوروبية التي تعتمد في صادرتها على الصناعة بشتى أنواعها وأشكالها. لذلك تبرز المخاوف التركية من وجود العديد من نقاط الضعف في القطاع الزراعي في تركيا، أهمها عملية التوافق مع تشريعات وسياسات الاتحاد الأوروبي التي لا تزال قيد التنفيذ، حيث تبقى قدرة تركيا على التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي موضوعا معلقا.

إن الإصلاحات التي شرعت فيها تركيا منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين والتي أحدثت تغيرات ملموسة في الاقتصاد التركي؛ بداية من التخلي بشكل أساس عن عملية الاستيراد الكلي التي كانت تعد في السابق من أساسيات السياسية الاقتصادية التركية، ومنذ ذلك الوقت ازدهر الاقتصاد التركي وأصبح أكثر انفتاحا ، وأخذ القطاع الخاص بالتوسع بدرجة كبيرة، ورغم سلسلة الإصلاحات تلك إلا أنه لا

يمكن إنكار استمرار وجود بعض من جوانب الضعف البنيوية التي تمثل عائقاً أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي،تتمثل بداية في ضعف مستوى الدخل الفردي للمواطن التركي، حيث إن مستويات الدخل في تركيا هي أقل مما هي عليه في أوروبا الغربية بنسب كبيرة ، إذ يبلغ الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي نحو 3000 دولار أمريكي، وهذا يعد أقل بكثير من أفقر دولة في قارة أوروبا. فعلى سبيل المثال يبلغ دخل الفرد في اليونان و البرتغال 10,600 و11,770 دولار أمريكي على التوالي. كما تأثر معدل الدخل السنوي للفرد التركي في عام 2007 تأثرا كبيرا ؛ بسبب الأزمة المالية العالمية التي نشأت في ذلك الوقت.(السكري، 2012).

ومن العوائق أيضاً التي تقف حائلا أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، كبر حجم القوة العاملة في القطاع الزراعي التقليدي؛ حيث كانت تركيا عند إعلان الجمهورية في العشرينيات من القرن الماضي دولة زراعية بالكامل، إذ كان عدد العاملين في قطاع الزراعة يقارب 40 % من سكانها (مقارنة بـــ 2 بالمائة في بريطانيا)، وتزداد النسبة في المناطق الريفية إلى 15 مليون شخص، وهو رقم كبير جدا مقارنة بمجموع عدد من سكان بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر خمس مرات من مجموع سكان بعض الدول الأعضاء التي انضمت إلى الاتحاد في الأول من أيار 2004، مثل سلوفينيا واستونيا، وكذلك بعض الدول الأعضاء المستقبليين المرشحين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتفيد الإحصاءات أن القوى العاملة التركية بلغت 25 مليونا في العام 2007، وكان توزيعها –بحسب المهن- بنسبة بلغت 35% للقطاع الزراعي ، و41% بالمائة للقطاع الصناعي، و23 % لقطاع الخدمات. أما معدل البطالة فقد كان مرتفعاً بما يقارب 10.4 بالمائة عام 2007، في حين أن معدل العمالة للعام نفسه بلغ 42.1 % ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تركيا سجلت تراجعاً في معدل البطالة خلال حزيران/يونيو 2011 بنسبة 1.3 % ، على أساس سنوي، حيث وصل إلى 9.2 % مقابل 10.5% في الفترة نفسها من عام 2010. وسيتطلب تحويل هذا العدد من السكان من العمل في

مجال الزراعة إلى العمل في مجالات النشاطات الاقتصادية العصرية الفعالة، إجراء تعديلات هائلة في البنية الأساسية التركية، بالإضافة إلى الوقت الطويل المطلوب لإنجاز ذلك.

ومن تحديات الانضمام أيضاً أن الدولة التركية تتسم بتباينات إقليمية واسعة ما بين القطاع الزراعي التقليدي من جهة، ومزيج من الصناعة الحديثة والتجارة من جهة أخرى.حيث إنه بالرغم من تمتع مدن تركية ،كإسطنبول وأنقره، بمعايير حياة ومستويات رفاهية- إذا قورنت بدول أوروبا الغربية- فإن على الجهة المقابلة، معظم سكان وسط الأناضول التركية وشرقها هم من الفلاحين، ومعايير حياة هؤلاء الفلاحين أقل بكثير من حيث المستوى المعيشي مقارنة بإسطنبول وأنقرة. وأيضاً الضعف الذي أصاب حزب العمال الكردستاني في شرق تركيا؛ جعل الحكومة التركية تبدأ بالعمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة بصورة أكبر في جنوب شرق الأناضول.(رؤية تركية، موقع الكتروني، 2012).

وتعاني تركيا من نسبة تضخم عالية ومزمنة، وهذا الأمر يمثل تحدياً أخر أمام انضمامها للاتحاد الأوروبي، حيث عانت خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين- بسبب عدم الاستقرار السياسي- من مشكلات في المالية العامة وعجز بلغ نحو 11 %، بالإضافة إلى معدل تضخم عالٍ بلغ 80 % سنوياً وهو معدل أعلى بكثير من معدلات التضخم في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ؛الأمر الذي كان له تأثير سلبي في القطاع المالي التركي، حيث أدى العجز التجاري المتنامي فيه والضعف المتفاقم للقطاع المصرفي في أواخر عام 2000 ومطلع عام 2001 إلى إغراق الاقتصاد التركي في أزمة كساد، أدت إلى تعويم للعملة التركية (الليرة)؛ وهو ما جعل الحكومة تقوم بتخفيض عدد المصارف العاملة في تركيا إلى 31 مصرفاً فقط ، وهو أحد أسباب ضعف الاستثمار التركي الخارجي. وأيضا هنالك ضعف كبير في مستوى الاستثمار الأجنبي داخل تركيا.(اوزتوك، 2010).

إلا أن تركيا استطاعت التغلب على هذه المشكلة؛ حيث شهدت تركيا تطوراً كبيراً في هذا الشأن، فقد احتلت المركز رقم 13 بين الدول جذباً للاستثمارات

الأجنبية المباشرة على مستوى العالم في عام 2012، وذلك وفقاً لمؤشر الثقة الخاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لشركة (اي.تي. كيرني"A.T Kearney) .

ومما يقف عائقاً أمام الانضمام ، أن تركيا تعاني عجزاً كبيراً في القطاع العام، حيث وصل العجز المالي في هذا القطاع إلى أقصى حد ويبلغ ما بين 35-45% من إجمالي الناتج الإجمالي، وهو ما يعد أحد عوامل التضخم الكبير في تركيا ،وقد تضاعف التضخم في البلاد؛ بسبب نقاط الضعف الموجودة في بنية القطاع المالي التركي؛ مما جعل تنافس المصارف التركية مع المصارف الأخرى في دول الاتحاد الأوروبي صعباً للغاية. كما أن البطء في عملية الخصخصة أدت إلى تأخر تركيا عن الانضمام للاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم مما بذلته تركيا منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين من جهود بارزة في خصخصة المشاريع التي تمتلكها الدولة، فإن سرعة الخصخصة كانت بطيئة وهو ما يمكن إرجاعه إلى النقص في التشريعات الضرورية الخاصة بعملية الخصخصة التي لم تمرر كاملة ، بالإضافة إلى أن عدم وجود الشفافية في اتخاذ القرار داخل مؤسسات صنع القرار المسئولة عن عمليات الخصخصة أسفر وبنطاق واسع عن عمليات الاحتيال والرشوة والفساد، وهذا يعد واحداً من العوائق الرئيسة أمام نمو الأعمال التجارية في تركيا وأمام الاستثمارات وعمل الشركات الأجنبية في تركيا. كما أنه بالرغم من وجود القطاع الخاص في الدولة التركية، إلا أن الحكومة ما تزال هي اللاعب المهيمن في الصناعات الأساسية والخدمات المصرفية والنقل والاتصالات.(السكري،2010).

إن المعضلات الرئيسة التي تواجهها تركيا هي في تعديل البنية الأساسية لاقتصادها قبل أن تكون مهيأة بالفعل للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، مما يجعل من عملية تطوير الاقتصاد التركي- لكي يكون قادراً على الاندماج، والتفاعل مع الاقتصاد الأوروبي المتقدم - عبئاً ثقيلاً محتملاً على الاقتصاد الأوروبي والميزانية الأوروبية وخاصة أن حجم تركيا السكاني والجغرافي يرفع تكلفة هذه العملية بصورة كبيرة، وهو الأمر الذي يرجع إلى كون الاقتصاد التركي يقوم أساسا على الزراعة، (larrabee and lesser,2003,pp.105)، ومن ثم فإن أي سياسة من

شأنها إدراج تركيا في المعايير الاقتصادية الخاصة بالاتحاد الأوروبي يمكن أن يعزلها عن الإمكانات الاقتصادية لأقاليمها القريبة؛ ومن ثم ستؤدي إلى زيادة حساسية وضع تركيا بالنسبة إلى الاتحاد ، كما أن ثقل تركيا الاقتصادي لدى الاتحاد الأوروبي سوف يتعزز تعززا واسعا مع اتساع مساحات التأثير الاقتصادي التي تنجح تركيا في تشكيله.(اغلو، 2010، ص550).

ويفرض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على تركيا الوفاء بأحد أهم معايير الانضمام، وهو أن تكون الأسعار الزراعية في تركيا أكثر توافقاً مع الأسعار العالمية بما يجعل المنتجين الأتراك قادرين على التنافس في الأسواق المشتركة الأوروبية.

وبالرغم من نقاط الضعف والتحديات السابقة التي يواجهها الاقتصاد التركي ، فلا يمكن إنكار أن الدولة التركية ذات موارد طبيعية غنية وأراض زراعية ذات خصوبة عالية، وتتمتع بديناميكية اقتصادية عالية، وخليط معقد من الصناعات الحديثة، وتجارة جيدة، وزراعة تقليدية، كما يعتمد الاقتصاد التركي الحديث على قطاع خاص قوي سريع النمو وتمارس الدولة الليبرالية الاقتصادية بأرقى مظاهرها بعد الإصلاحات الهيكلية والتغيرات المتعددة التي واكبت تاريخ تحولاتها. أما على صعيد الزراعة فتعد تركيا من البلدان ذات الاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء الذي يشكل منتجاً رئيساً، وذلك بسبب وفرة الأراضي الزراعية وملاءمة المناخ، وهي بعض المزايا التي جعلت الاقتصاد التركي يحتل المرتبة السادسة عشرة على العالم. وعلى المستوى الأوروبي تعد تركيا حالياً الأولى في صناعة الأسمدة الصناعية والسابعة في إنتاج الحديد والصلب وأكبر الأسواق الأوروبية الناشئة، ويتميز الاقتصاد التركية بروابط قوية مع الاقتصاد مع دول أسيا الوسطى، كما أن تكلفة اليد العاملة التركية غير مرتفعة، بحيث أنها تساوي 25% من مثيلتها الألمانية(وفق مقياس أساسي أوروبي) . ويعد موقع تركيا الجغرافي موقعاً استراتيجياً فهو يقع بين أوروبا وبلدان الشرق الأوسط، وهذا ساهم كثيراً في نمو نشاطها وفعاليتها الاقتصادية.(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، موقع الكتروني، 2014).

إن التنوع القطاعي التركي والإصلاحات الكبيرة التي حصلت في مختف المجالات والموارد الطبيعية والبنية التحتية، تفسر لنا حجم الصناعة الناشطة وقطاع السياحة الذي تطور تطورا كبيرا ؛ أدى كل هذا إلى تجارة فاعلة خصوصاً مع أوروبا وبلدان أسيا الوسطى والشرق الأوسط. وعلى الرغم من ذلك شهدت العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي عدّة عوائق من قبل ألمانيا وفرنسا اليونان، لذلك لم يطرأ تطوّر كبير على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا منذ عام 2004. وهذا السبب جعل من الدولة التركية أن تدير وجهتها الاقتصاديّة والتجارية نحو القارة الأفريقية ودول القوقاز وروسيا وأوكرانيا ودول منطقة الشرق الأوسط . حيث زادت تركيا من حجم التبادل التجاري مع هذه الدّول خلال العشر سنوات الماضية، فارتفعت نتيجة ذلك واردات السياحة التركيّة من هذه الدّول.(خولي، 2014).

يرى المراقبون الاقتصاديون أن النمو للاقتصاد التركي مستقر، حيث تتمتع تركيا بالطاقات البشرية المدربة والموارد الطبيعية الغنية والبنى التحتية المتطورة ووسائل المواصلات الجيدة والاتصالات السلكية واللاسلكية المتميزة والأنظمة المصرفية النامية والديناميكية الصناعية اللافتة ، وأنه سيخفض من معدلات البطالة، ويؤمن فرص عمل جاذبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، ويبشر بمستقبل اقتصادي كبير لتركيا ؛مما سيساهم حتماً في تحسين فرص تلبية تركيا لمعايير (كوبنهاغن) الاقتصادية حتى تستطيع تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.(اوزتوك، 2010).

3.5 محددات العلاقة التركية- الأوروبية عسكريا 2002- 2014.

قبل البدء بالحديث عن العلاقات الأوروبية- التركية على الصعيد العسكري، لابد من التعرض للعلاقة بين حزب العدالة والتنمية و الجيش التركي ،صاحب اليد الطولى في السياسة التركية على مدى قرن من الزمان. فقد سبق أن عرضنا في الفصل الرابع للمؤسسة العسكرية التركية ودورها في القضاء على الأحزاب

الديمقراطية؛ بل وحلها عند معارضتها للمبادئ العلمانية أو محاولة الحد من تسلط العسكر وتدخلهم في السياسة.

يُعد الجيش التركي الوريث الشرعي للعهد الأتاتوركي والأمين على مكتسباته وقيم العلمانية التي بدأت منذ عام 1923م. ولم يأل الجيش جهدا في التدخل المتواصل في السياسة والحكومات المتوالية التي ما إن تحاول انتهاج سياسة مغايرة لما يمليه عليها الجيش ؛حتى ينقلب الجيش عليها. وتعد مسالة تدخل الجيش في السياسة التركية من المسائل السلبية في تقارير الاتحاد الأوروبي الخاصة بالأداء، ودعوة تركيا الى الوفاء بمعايير الاتحاد.(صادق، 2011، ص72).

ولدى وصول أردوغان وحزبه إلى السلطة، فقد عارض الجيش حزب العدالة و التنمية منذ البداية متهما إياه بتقويض علمانية الدولة. وقد بلغ التوتر بين الأحزاب الإصلاحية الديمقراطية –خاصة حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي- والجيش العلماني ذروته ؛عندما سعى المدعي العام التركي إلى حظر الحزب الذي حصد نصف أصوات الناخبين في انتخابات عام 2007 ؛الأمر الذي انتقده الاتحاد الأوروبي باعتباره عملا منافيا للديمقراطية.(مقلد، 2010، ص365).

وقد سعى حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى سدة الحكم في تركيا إلى تقليص دور الجيش والسيطرة على المؤسسة العسكرية، وذلك من خلال التعديلات الدستورية التي حدت من مجلس الأمن القومي وجعلته ذا أغلبية مدنية. وعندما أصدر الجيش التركي بيانا على شبكة الانترنت أسماه "بالإنذار التركي" هدد فيه الجيش أردوغان؛ لترشيحه عبد الله جول رئيسا للجمهورية، وقام أردوغان بإصدار تصريح دعا فيه الجيش التركي إلى عدم التدخل في الشأن السياسي والالتزام بالشأن العسكري فقط، ومنع العسكريين من الإدلاء بتصريحات شفهية أو مكتوبة، إضافة إلى تحجيم دور الجيش في التعامل مع المسالة الكردية و العمل على حلها سياسياً.(صادق، 2011، ص72).

أضف إلى ذلك محاولة تهميش العلمانية، وذلك بعد هزيمتها في انتخابات عام 2007 هزيمة نكراء؛ إذ لم يحصل الحزب الجمهوري والحزب اليساري

الديمقراطي إلا على 21% من أصوات الناخبين، وهي أحزاب ذات توجهات علمانية ومعارضة لأردوغان وحزبه؛ الأمر الذي عزز موقف أردوغان في استكمال مشواره الإصلاحي ذي النهج الديمقراطي.(صادق، 2011).

أما عن الموقف الأمريكي القوي والداعم لانضمام تركيا للاتحاد، فيعود إلى أسباب أمنية؛ نظرا لعضوية تركيا في حلف الناتو. وهذا في الحقيقة عزز من مخاوف فرنسا من تقارب تركي أمريكي لتصبح الأولى الذراع الأمريكي في الاتحاد الأوروبي؛ الأمر الذي ينعكس على استقلالية الاتحاد عن واشنطن، وهي ذات المخاوف التي عبرت عنها كل من اليونان وقبرص. فالأولى تؤيد بنسبة 94% والثانية بنسبة 92% استقلال السياسة الخارجية الأوروبية عن واشنطن بسبب دعم أمريكا لتركيا في القضايا المتنازع عليها في بحر إيجة؛ ومن ثم سوف تفكر كل من فرنسا و قبرص واليونان جديا قبل الموافقة على ضم تركيا إلى الاتحاد ؛مما سيشكل عقبة بحد ذاتها أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد.(نورالدين، 2002، ص416).

فعلى صعيد العلاقات التركية والتغييرات الإقليمية الجوهرية، اتخذت حكومة رجب طيب أردوغان موقفا إيجابيا ؛عندما رفضت السماح للقوات البريطانية والأمريكية بالمرور من أراضيها أو فتح جبهة شمالية من تركيا مع العراق، وذلك لعدم رغبتها في إساءة العلاقة مع الدول العربية والإسلامية ،إضافة إلى عدم حصولها على ضمانات فيما يتعلق بمستقبل الأكراد.(نورالدين، 2002، ص241-245).

وعلى الرغم من توتر العلاقات الأمريكية التركية نتيجة رفض تركيا المشاركة في حرب العراق، إلا أن الرئيس التركي عبد الله جول أكد على أن العلاقة مع أمريكا ماضية قدما نحو تبني قيم الديمقراطية والاقتصاد الحر.فقد أدرك الطرفان أن العلاقات بين البلدين مهمة، وأن كلا منهما يعد حليفا إستراتيجيا للآخر في المنطقة.(صادق، 2011، ص74).

وقد قام (كولن باول)، وزير خارجية أمريكا آنذاك، بزيارة أنقرة عقب الحرب وإعلان تركيا بالمقابل السماح لمرور الطائرات الأمريكية في مطاراتها للوصول إلى العراق، والموافقة التركية على المشاركة في قوات حفظ السلام في العراق، و منح أمريكا تركيا قرضا بقيمة 8.5 مليار دولار.(صادق، 2011، ص241-245)

وصحيح أن العلاقات التركية الأمريكية توترت أيضا بعد الحادي عشر من سبتمبر إلا أن كلا الطرفين مدركٌ لأهمية الإبقاء على التجاذبات السياسية، فقد سبق أن تعاملت تركيا مع أمريكا استخباراتيا و عسكريا. وقد ساهمت تركيا في الحرب على الإرهاب التي قادتها أمريكا ،وقامت بتسهيل أراضيها ومجالها الجوي لدخول القوات الأمريكية عبر تركيا إلى أفغانستان في أكتوبر 2001. (Migadaoviz, 2002,p9).

إضافة إلى تقديم تركيا 1200 جندي ليشاركوا في قوات ايساف التابعة لحلف الناتو؛ الأمر الذي لقي استحسانا كبيرا من أمريكا بمشاركة قوات مسلمة في حرب أفغانستان.(Sullivan, 2009).

ولطالما اعتمدت أمريكا على تركيا في تقويض سلطة الرئيس العراقي الأسبق، واستخدمت القاعدة العسكرية الجوية انجرليك مرات عدة في التسعينيات من القرن الماضي لفرض حظر الطيران على شمال العراق. ولا تزال أمريكا تحتفظ ب 1500 جندي في هذه القاعدة. وتقوم تركيا بدور هام في قوات حلف شمال الأطلسي الناتو لحفظ السلام والاستقرار في أوروبا والبلقان والشرق الأوسط والاتحاد السوفياتي السابق.(Boyer & Katulis, 2008)

ومن وجهة النظر التركية ،فإنها ترى في العلاقة مع أمريكا بديلا، خاصة عندما تتعثر علاقاتها بالاتحاد الأوروبي؛ لذلك عمدت إلى تقوية نفوذها في حلف الناتو. كما أن تركيا ستظل واحدا من المفاتيح الهامة لأمريكا في الشرق الأوسط، وذلك لعدة اعتبارات أهمها مصلحة أمريكا وتركيا المشتركة في منطقة بحر قزوين التي ظهر فيها البترول بعد الحرب البادرة، وبسبب موقعها الإستراتيجي كممر ملاحي وبحري يخترق البحر الأسود وبحر قزوين والبحر المتوسط. وتعد تركيا

ممرا للنفط والغاز من دول أسيا الوسطى إلى أوروبا كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكراني.(اوغلو، 2010، ص587-588).

قامت تركيا بتحالف ثلاثي؛ أمريكي إسرائيلي تركي، يصعب تفسيره، نتج عنه مناورات أمريكية إسرائيلية تركية مشتركة عام 1998 في المياه الإقليمية السورية. ومن الواضح أنه كلما انخرطت تركيا أكثر في مسائل إستراتيجية شرق أوسطية ازداد التقارب بينها وبين الولايات المتحدة.(العناني،2010، ص156).

وترى أمريكا في تركيا خير حليف في خارطتها لشرق أوسط جديد، وذلك من خلال الاستفادة من موقع تركيا الاستراتيجي، والضغط على الدول العربية المجاورة من خلال ورقة المياه ،ودورها في حرب العراق الأولى والثانية والثالثة، والترتيبات الشرق أوسطية الجديدة و التطبيع مع إسرائيل.(صادق،2011،ص93).
أما من المنظور التركي للحلف مع أمريكا فنابع من رغبة تركيا بوقوف أمريكا إلى جانبها في نزاعها مع الأكراد الذين تزايد سعيهم في مد الدولة الكردية إلى الأراضي التركية منذ حرب العراق وحصولهم على الحكم الذاتي، ودعمها ضد روسيا في النزاع على المضائق، وفي القضية القبرصية التي ما زالت عالقة حتى آلان، إلى جانب القضية الأرمينية التي ما زالت مثار جدل.(صادق، 2011، ص93).

استطاع أردوغان من خلال علاقاته مع أمريكا وبالتعاون مع إدارة بوش، من منع تقديم المشروع المتعلق بإبادة الأرمن للتصويت في الكونجرس وتمرير المشروع، إضافة إلى حاجة تركيا للمساعدات الخارجية العسكرية والاقتصادية التي كانت تقدمها أمريكا بحجة "حماية الديمقراطية والحريات" والتي عللتها تركيا بدورها بحجة تعزيز "التعددية السياسية و الليبرالية " في البلاد.(النعيمي، 2007، ص87-88). وهو ما يساعد تركيا في دفع عجلة التنمية، والتوسع في المشاريع الاقتصادية، وتقليل المديونية ،وتحسين مشاريع المعدات والتجهيزات العسكرية. ففي عام 2002 أنشأت تركيا وأمريكا مدينة صناعية مشتركة ،منحت المنتجات التركية مزايا تنافسية هائلة؛ من إعفاءات ضريبية وفتح الأسواق الأمريكية أمام البضائع

التركية وتعد أمريكا ثاني شريك اقتصادي لتركيا بعد ألمانيا، بصادرات بلغت 5.7 مليار دولار،وواردات بلغت 5.4 عام 2008.(Migadaoviz,2002,p9) .

4.5 الخاتمة:

منذ أواسط القرن الماضي وتركيا تسعى جاهدة إلى الانضمام الى المؤسسات الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي ألان. في الوقت الذي اعلن فيه الاتحاد الأوروبي قبول فكرة انضمام تركيا اليه منذ قمة هلسنكي 2005. لقد كانت تركيا عضوا في حلف شمال الأطلسي منذ عام 1952. وعليه فقد وفرت تركيا لأوروبا حماية خلال الحرب البادرة خاصة للجناح الشرقي الأوروبي.

ويمكن القول بأن تركيا طالما حرصت على توجهها الأوروبي واندماجها في منظومته العسكرية والسياسية والإستراتيجية، مع الاحتفاظ بمبادئ العلمانية والسعي بان تكون دولة أوروبية . وكانت تركيا الحاجز الذي منع وصول المد السوفيتي إلى المياه الدافئة وآسيا إبان الحرب الباردة. وتقف تركيا اليوم حاجزا في وجه أي تحرك عسكري روسي محتمل باتجاه المياه الدافئة والنفط وباتجاه الشرق الأوسط والبلقان و آسيا الوسطى. كما ان تركيا بإسلام سكانها وعلمانية نظامها مؤهلة بشكل كبير للوقوف في وجه الهجمة المتطرفة من الارهابين الجدد، خاصة وان تركيا تعد جسرا يربط أوروبا بآسيا بالإضافة إلى مواقفها الدبلوماسية العادلة والتي تقف وسيطا بين الدول الشرق أوسطية والأسيوية والأوروبية على السواء.

شهدت العلاقات التركية الأوروبية أطوارا مختلفة وتجاذبات استمرت لأكثر من نصف قرن من الزمن. بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ومحاولة تركيا الانضمام إلى اتفاقية الاتحاد الجمركي وانتهت عند الوقوف المحموم على باب الاتحاد للحصول على عضويته في القرن الواحد والعشرين.

وانطلاقا من حجم تركيا ونموها الاقتصادي المتسارع فإنها ستصبح لاعباً أساسياً في صنع القرار وفي السياسة الدولية والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

الا ان هناك تخوفا وربما اعتقادا أوروبيا بأن تركيا الدولة المسلمة الفقيرة والتي يزيد عدد سكانها عن الخمسة وسبعون مليونا ستكون عالة على أوروبا. واذاما أصبحت إحدى دول الاتحاد فان عمالتها ستغرق السوق الأوروبية وستشهد أوروبا حالة من الهجرة التركية الغير منظمة مما سيؤثر في التركيبة الديموغرافية لسكان القارة العجوز. أضف إلى معارضة فرنسا المتأصلة لضم تركيا (إذ يعارض نحو 61% من الفرنسيين انضمام تركيا للاتحاد بسبب إسلامها وفق دراسة أجرها معهد فرنسي عام 2003) والشروط الخاصة بحقوق الإنسان وضمان الحريات والتوافق السياسي مع دول الاتحاد بشان القضايا العالقة وعلى رأسها القضية القبرصية. وبالنظر إلى الوضع فان تركيا ستتلقى سنويا نحو 16–28 مليار يورو في حال قبولها عضوا في الاتحاد مما سيشكل عبئا اضافيا.

الا انه ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا وما تشهده البلاد من نمو وتوسع سياسي واقتصادي إضافة إلى تأثير تركيا في الساحة الدولة والإقليمية والتغييرات التي يقوم بها الحزب في الداخل سيجعل من تركيا دولة ذات سيادة وسيحقق دعما استراتيجيا لا يستهان به للأوروبيين. سيعزز دخول تركيا الاتحاد الوصول الأوروبي إلى البحر الأسود. لاسيما بعد انضمام رومانيا وبلغاريا إلى عضوية الاتحاد. وقد ازداد التوجه نحو اوروبا في عهد الاحزاب الالسامية اذ تشير الدراسات الى ان حوالي 90% من الشعب التركي يؤيدون دخول بلادهم في الاتحاد في حين ان القلة البيروقراطية والعسكرية المتشددة التي ترفض التغيير وتتشبث في النظام العسكري القديم ليست ذات تأثير يذكر.

استطاعت تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية أن تعزز نهج الديمقراطية في البلاد. وتقليل سطوة الجيش و المؤسسة العسكرية على السلطة السياسية والأحزاب. وهو الأمر الذي أشاد به الاتحاد الأوروبي إلا انه يتعين على تركيا القيام بالعديد من الإصلاحات و الإجراءات التي تقتضيها عضوية الاتحاد الذي يكيل بمكاييل مختلة. فبرغم أسيوية روسيا الجغرافية البحتة إلا أنها تعد أوروبية الطابع. ولعل من أهم أسباب عدم ضم تركيا إلى الاتحاد بعد قوتها الديموغرافية هو إسلامها والخوف

الحقيقي من المد الإسلامي إلى أوروبا وهو ما أشير إليه سابقا. وهو موقف ينم عن تعصب أوروبي مسيحي واضح. إلا أن من اللافت في مفاوضات العضوية ان أوروبا لم تحدد إطارا زمنيا للمفاوضات او تاريخا لانضمام تركيا بل تركت الباب مفتوحا لتركيا حتى تستوفي كافة الشروط العضوية التي فرضها الاتحاد، من الإصلاحات الداخلية في قضايا الحريات السياسة و العامة و التنمية المجتمعية و الاقتصادية وتعزيز النهج الديمقراطي و العلماني في البلاد في كافة مجالات ونواحي الحياة كالتعليم والقانون المدني وقضايا المراة والمساواة ...الخ. أضافة إلى ضرورة اعتراف تركيا بمجازر الأرمن و الاعتراف بقبرص دولة أوروبية مستقلة عن لسيادة التركية بشقيها اليوناني و التركي و منح حقوق اكبر للأكراد في البلاد والتخفيف على حزب العمل الكردستاني وزيادة التمثيل الكردي في السلطة السياسية. ولا يمكن إلقاء اللوم على الحكومات الأوروبية وحدها في رفض ضم تركيا الى الاتحاد وانما ترفض بعض الشعوب الأوروبية ضم تركيا المسلمة إلى اتحادها بسبب الكراهية والتعصب الديني ضد الإسلام والمسلمين. إن الحديث الأوروبي عن التعددية الدينية و السياسية وقبول الآخر ما هي إلا كلمات فارغة، لم يتم التعبير عنها بمواقف حقيقية أو ثابتة.

استطاعت الدراسة التوصل إلى الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما هو تأثير صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا على العلاقات التركية الأوروبية ؟ وما هو موقف الاتحاد الأوروبي من وجود حزب العدالة والتنمية؟

سيضيف انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية واقتصادية وسياسية وعوامل غنى. إضافة إلى أن تركيا المسلمة ستضيف للاتحاد الأوروبي عاملا جديدا من التفاعل الإسلامي الأوروبي والتقارب مع العالم الإسلامي بل وقد يحدث تبدل في العلاقات المسيحية الإسلامية بين الشرق و الغرب. وبما أن تركيا تسيطر على مضيق البوسفور من البحر الأسود إلى المتوسط سيؤدي انضمام تركيا إلى تحسين

العلاقات المعقدة بين روسيا والاتحاد الأوروبي فضلاً عن موقعها كدولة ترانزيت وشبكة مهمة لمصادر الطاقة ولا سيما أنبوب باكو–سيهان.

ما الأهداف التي تتحقق لتركيا من انضمامها وعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في ظل صعود حزب العدالة والتنمية التركي؟

ففي حال دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي فان ذلك:

1. سيرفع من مستوى رفاهية المجتمع التركي، وسيتعزز الاقتصاد التركي بشكل كبير، وتتكافأ الفرص الإنمائية و العمالية للأتراك مع الأوروبيين.
2. تقليص حدة النزاعات المذهبية والطائفية التي تعانيها تركيا.
3. سيكون لانضمام تركيا إلى الأسرة الأوروبية الأثر الجيد في تحسين صورتها في عالميا وإقليميا وبتعزز دورها السياسي في المنطقة العالم.
4. ستحقق العضوية الأوروبية لتركيا تعزيز قوتها العسكرية اقليميا ودوليا ومنحها ثقل وحلف وغطاء الاتحاد الأوروبي كباقي الدول الاوروبية.
5. القدرة على التخلص من الحكم العلماني العسكري المتشدد الذي دام ثمانية عقود والسعي نحو المزيد من الديمقراطية وحقوق الانسان.

إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يعزز من حلفاء أمريكا في الاتحاد فبالإضافة إلى بريطانيا أكبر حليف أوروبي وعالمي لأمريكا ستكون هناك تركيا أيضا . وكما هو معروف فإن بريطانيا من أكبر المنادين بضم تركيا إلى الاتحاد لتعزيز هذه الغاية. الأمر الذي عبر عنه توني بلير رئيس وزراء بريطانيا الأسبق بالاستمرار في المساهمة الفاعلة في مخططات التعاون سواء المحلية ،مثل منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود COMCEC)، ومجموعة الثماني، والإقليمية كمنظمة التعاون الاقتصادي، واللجنة الدائمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتجاري للدول الإسلامية، والتعاون المتوسطي والبلقان والتي تم معظمها بمبادرة تركي.(جيم،1998).

ومن خلال انضمام تركيا إلى الاتحاد تخلق أمريكا توازنا إستراتيجيا أوروبيا جديدا غير التوازن والتحالف التقليدي الفرنسي الألماني الايطالي، ليخلق تحالفا

أقرب إلى تحالف أمريكي تركي بولندي. وترى أمريكا أنه لا مبرر لمنع دخول تركيا في الاتحاد خاصة وأنها جادة في تحقيق الشروط التي فرضتها عضوية الاتحاد الأوروبي والإصلاحات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، إضافة إلى نهجها وسعيها إلى تطبيع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الدول التي كانت تحتفظ معها بعداء تقليدي ،كاليونان وأرمينية وحزب العمل الكردستاني. ومن ناحية أخرى ينبغي لتركيا أن تعمل على قانون يحمي حرية الأقليات في تركيا بما فيهم الأكراد.(العنابي، 2010، ص156)

5.5 النتائج :

ترحب دول الاتحاد الأوروبي بحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا وبالتطورات الديمقراطية التي أحدثها في البلاد. وأشادت دول الاتحاد بالشوط الذي قطعته تركيا في مجال الحريات المدنية والسياسية ودعت إلى المزيد من تلك الإجراءات في قمة هلسنكي 2005. إضافة إلى ترحيب مسئولي الاتحاد بالسياسة التي تنتهجها تركيا إزاء التوجهات الديمقراطية و التغييرات الاقتصادية وتعزيز القانون المدني والعلمانية.

اتخذ حزب العدالة والتنمية سياسة أدت إلى تحسين صورة تركيا في الداخل والخارج، ومن أهم الإجراءات التي اتخذها الحزب ما عرف بالحزمة السابعة والتي شدد فيها الأحزاب على منع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، تعجيل إجراءات التحقيق، تشديد العقوبات في حالات التعذيب، إلغاء جرائم الرأي، منح الأقليات المزيد من الحريات، إلغاء محاكم امن الدولة، تحجيم سطوة الجيش، تسهيل إجراءات الجمعيات الأهلية والمدنية وقوانين الإشهار، وضع ميزانية الدولة تحت الرقابة البرلمانية والاهم من ذلك تعزيز الديمقراطية. لقد ساهم وصول حزب العدالة و التنمية إلى إحداث تغيير جذري والسياسة والاقتصاد و النمو والتطور الداخلي والخارجي لتركيا على النحو التالي:

1. استطاع الحزب الحد من سطوة الجيش التركي ووقف تدخله المستمر في السياسة عن طريق الإعلان الذي أصدره اردوغان يمنع من خلاله الجيش من التدخل في الشؤون السياسية والذي دعمه بقرار برلماني.
2. قام حزب العدالة والتنمية بحل أو محاولة حل العديد من القضايا التي كانت مثار جدل، كالقضية الأرمينية والتعامل الدبلوماسي مع حزب العمل الكردستاني بدلا من الحلول العسكرية التي لطالما لجأت إليها تركيا في العهود ما قبل حزب العدالة والتنمية. الأمر الذي كان مصدر قلق ورفض الاتحاد للعضوية التركية
3. تعزيز روح الديمقراطية في البلاد والسماح بعمل الأحزاب السياسية وتعزيز المشاريع الاقتصادية والتنموية لتصبح تركيا الدولة الأولى أوروبيا والثاني عالميا بعد الصين في النمو الاقتصادي.
4. وعن طبيعة العلاقات التركية- الأوروبية في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية التركي. يمكن القول بأن تركيا قطعت شوطا بعيدا في الأوربة. ويتوقف قبول تركيا على الدخول في الاتحاد الأوروبي على عوامل عدة منها السعي لحل المشكلات العالقة حلا نهائيا وجذريا كالاعتراف بمجازر الأرمن والاعتراف بقبرص دولة مستقلة ذات سيادة.

6.5 التوصيات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها سابقا فإن الدراسة ترى أن هناك بعض التوصيات التي- في حال الأخذ بها -ستساهم بلا شك في زيادة التقارب بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي ؛ مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى انضمام تركيا بصورة كاملة للاتحاد الأوروبي كما تطمح. ومن أهم هذه التوصيات:

1. يمكن لتركيا تبديد المخاوف الأوروبية من انضمامها إلى مجتمعها ومؤسساتها عن طريق بناء الثقة المتبادلة بين الطرفين، وأن تقدم بوادر

حسن النية لحل القضايا الخلافية وعلى رأسها القضية القبرصية والأرمينية والكردية، والاعتراف بالدول الجديدة الداخلة في الاتحاد لاسيما قبرص.

2. تعزيز سبل التعاون الاقتصادي مع الدول الأوروبية كافة. إضافة الى إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية ،مثل تعزيز الديمقراطية ،والتخفيف على الأحزاب والحريات العامة، والتشبث بالديمقراطية ،وتطوير النواحي التعليمية و الزراعية و القانونية مثار قلق الاتحاد.
3. التقرب إلى فرنسا باعتبارها أكثر الدول معارضة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وفتح قنوات اتصال مع الجانب الفرنسي اقتصاديا وسياسيا وفكريا، والعمل على إقناعها بأن دخول تركيا الاتحاد لن يؤثر في الأمن الأوروبي أو السياسة المشتركة للاتحاد الأوروبي أو على وضع فرنسا وقوتها داخل الاتحاد.
4. أن تغيير النظرة الأوروبية المتحيزة ضد تركيا باعتبارها دولة آسيوية مسلمة في معظمها، وتغير المفاهيم الحضارية الموروثة عن تركيا المسلمة التي حاربت أوروبا طوال عقود على أسس دينية وسيادية سيسهم في تحقيق التقارب بين الطرفين و تعميق اواصر العلاقات وبالتالي تحقيق الهدف المنشود لكليهما.
5. يمكن للاتحاد الأوروبي أن يستفيد من القوة الإستراتيجية لتركيا عسكريا واقتصاديا وسياسيا ،بضمها وجعلها حليفا إستراتيجيا خاصة أن تركيا أبدت استعدادها الكامل بالانخراط في دول الاتحاد والتعاون في المجالات كافة، والعمل للمصلحة الأوربية، والإفادة من كونها دولة مسلمة قريبة إلى دول العالم الإسلامي فكريا وثقافيا؛ مما يمكن الإفادة منه في تقوية علاقة الاتحاد بالدول الشرق أوسطية؛ الأمر الذي يمكن أن يقلل من سطوة أمريكا ،ومدها الثقافي والعسكري والحضاري، وتغلغلها في دول المنطقة، ونهب خيراتها.

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية

أبي يونس، الكسندر، **العلاقات الحائرة بين تركيا و الاتحاد الأوروبي**، مجلة الجيش، العدد330، بيروت
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?28…

الأصفهاني، نبيه،" قمة نيس او حصيلة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية**,العدد143، كانون الثاني، يناير2001.

أوزتوك، إبراهيم، **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010.

اوزطونا، يلماز،المدخل الى التاريخ التركي، ترجمة ارشيد ال هرمزي، الدار العربية للموسوعات،

أوسي، هوشنك، **بعد انتخاب غل رئيساً :هل تركيا في حلم جميل؟**، الحياة، العدد 16221، 2007.http://www.alhayat.com/Opinion بيروت

اوغلو، احمد، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد ثلجي، طارق عبد الجليل، بيروت الدار العربية للعوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات،2010

باكير، علي حسين، الارتقاء الإقليمي التفاعلي: تركيا نموذجاً، **صحيفة الغد الأردنية**، 2008.

باكير، علي حسين، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1, بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

بدوي، محمد طه، **مدخل إلى عالم العلاقات الدولية**، بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971.

بركات، عبدالستار، قبرص: مفاوضات شاملة لإعادة توحيد الجزيرة تبدأ في أجواء حذر، **الشرق الأوسط**، العدد 10880، 2008.

بكر،محمد ، وخيري، امل، **حزب العدالة و التنمية التركي قراءة في تجربة اصلاحية**، 2007.
http://amalpress.blogspot.com/2007/09/blog-post_07.html

بن عنتر، عبدالنور، **مغازي وأهداف توسيع الاتحاد الأوروبي**، الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net. 2004

بومبر، جيرالد، **مفاهيم الاحزاب السياسية للديمقراطية الامركية(عواطف ومصالح)**، ترجمة: محمد نجار، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع، 1992، 12

بووانو، إدريس، **إسلاميو تركيا**، سوريا: مؤسسة الرسالة، 2005. **تركيا والاتحاد الأوروبي ماذا يريد كل طرف من الآخر.**
/http://www.lebarmy.gov.lb/ar

التقرير الاستراتيجي العربي2002-2003، مركز الدراسات والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة،2003، 109و 111.

ثابت، عادل فتحي، **النظرية السياسية المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007

جان ماركو، تركيا وأوروبا: حانت ساعة الحقيقة، **السياسة الدولية**، العدد 159، المجلد 40، كانون الثاني 2005.

جمهورية شمال قبرص التركية، www.OCS.Syria.Org .

جيم، اسماعيل، **قراءات استراتيجية تركيا الابحار الى القرن الحادي و العشرين،** ترجمة باهر شوقي، القاهرة ،1998.

حامد فضل الله، المسلمون والعرب وإشكالية الاندماج في المجتمع الألماني، **المستقبل العربي**، العدد350، نيسان2008

حسنين، خالد، وآخرون، **الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي**، مركز دراسات الوحدة العربية، عمان: المركز,2004.

حطيط، أمين، الميزان العسكري 2008، **الجمعية العربية للعلوم السياسية**، بيروت العدد20، 2008.

حقي، سعد، **مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد: المكتبة القانونية، 2010.

خشيم، مصطفى عبدالله، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، ليبيا: الدار الجماهيرية، 1996. http://goo.gl/pN4ZGk

خولي، معمر فيصل، **الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، http://rawabetcenter.com/archives/1009

دورتي، بلتغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبدالحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

رضوان السيد، اتجاهات الإسلام التركي ومشكلات الفهم والاستقبال، **الحياة**، 2008.

زايد، عبدالله مصباح، **السياسة الدولية**، بيروت: دار الرواد، 2002.

ساسونيان، هاروت، عشرة أسباب تدعو لضرورة حضور الرئيس أوباما إلى أرمينية ،ترجمة سحر توفيق، 24 ابريل،2015

السكري، أحمد، **تركيا وأوروبا والعرب**، الأهرام الاقتصادي، تشرين الثاني، 2012.

http://digital.ahram.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=1093848&part=6

سيل، باتريك، **تركيا تجتاز عقبة على الطريق إلى أوروبا**، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب، 2004.

بركات، عبدالستار، قبرص: مفاوضات شاملة لإعادة توحيد الجزيرة تبدأ في أجواء حذر، **الشرق الأوسط**، العدد 10880، 2008.

الشرقاوي، سعاد، **الاحزاب الساسية وجماعات الضغط**، دار المعارف المصرية، 2005

الشوبكي، عمرو، استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 157، 2004.

صادق، ريز لطيف، **العلاقات التركية – الأمريكية في ظل عهد حزب العدالة و التنمية 2003-2011**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، 2011.

صدقي، بكر، عن رجل تركيا القوي الجديد إلكر باشبوغ، **الحياة**، 2008.

الطحان، مصطفى محمد، **تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان 1842- 2006**, ج2، د.م، 2006، ص362.

عبدالجليل، طارق، **برنامج حزب العدالة والتنمية**، مركز القاهرة للدراسات التركية,2001.

عصمت بير كاند، حظر الأحزاب أمام القضاء التركي، **الحياة**، عن صحيفة "راديكال" التركية، 2008.

العقابي، علي عوده، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2010.

العلاقات التركية الأوروبية: ضرورة إستراتيجية أم علاقات دبلوماسية، موقع جازيان للتجارة والاقتصاد http://www.gazian.com/issues/new-issue-33/alfateh/3671

العلاقات الاقتصادية التجارية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا، خلال الفترة من 2003-2008 موقع وزارة الصناعة و التجارة المصرية، قطاع الاتفاقات التجارية،القاهرة http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres

العناني، خليل، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الباب الثاني، مع الولايات المتحدة: مصالح إستراتيجية متبادلة، مركز الجزيرة للدراسات بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010.

غانم، إبراهيم، الرؤية العربية لتركيا الجديدة، **السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد 169، 2007

غدير، غازي فيصل، مواقف الحكومات التركية بشأن القضية الكردية 1923-2013 **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، عدد 46 ، 2013

غزالي، عبد الحليم، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة**، مكتبة الشروق الدولية، 2007المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الغريري، محمد اياس خضير، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي 1993-2010**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

الاقتصـــاد التركـــي خـــلال عقـــد العدالـــة والتنميـــة، رؤيـــة تركيـــة. http://rouyaturkiyyah.com

كركوكلي، جمال كمال، **أزمة الرئاسة التركية 2007**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق،2007.

الكيالي، عبدالوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

كيف يعمل الاتحاد الأوروبي، http://eupolcopps.eu/ar

محمود، حيدر جاسم محمد (2014) واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

المقر العام لحزب العدالة والتنمية. https://www.akparti.org.tr

مسلط، سعد عبدالعزيز، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، **مجلة دراسات إقليمية**، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 12، تشرين الأول 2008.

مقلد، اسماعيل صبري، **نظرية السياسة الدولية**، الكويت: دار ذات السلاسل للنشر، 1987.

مقلد، حسين، تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة، دمشق: **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد26، العدد الأول، 2010.

المكاسب التركية وراء السعي للانضمام للاتحاد الأوروبي، المجلة، 2003، http://arb.majalla.com

ملكاوي، عصام فاعور، **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**، بحث مقدم في الملتقى العلمي" الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية "المنعقد بمدينة الخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، 2013 .

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن. www.oecd.org

موسوعة مقاتل من الصحراء، **الانقلاب العسكري والغزو التركي لقبرص**، http://www.moqatel.com/

النعيمي، لقمان عمر، **تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

نور الدين، محمد، **تركيا الصيغة و الدور**، بيروت: رياض الريس للكتب و النشر، ط1، 2002.

نور الدين، محمد، مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين، بيروت: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد **21**، عدد **82**، **2010**

ودكا، جاكوب، و كوسميس، سارة ، الاتحاد الأوروبي وتركيا في عصر ما بعد الربيع العربي: رسم خريطة المصالح الإستراتيجية في الجوار المضطرب، **رؤية تركية**، 2014.

ب. المراجع الاجنبية:

Atila Eralp "**Turkey in the Enlargement Process: from Luxembourg to Helsinki** "Journal of international affairs, vol.5, (June- August 2000).

Boyer, S., & Katulis, B. **The Neglected Alliance, Restoring US** _ Turkish To Meet 21st Century, Center for American Progress, December, 8th 2008, P4: 4

DERVIŞ M,. et al,. The European Transformation of Modern Turkey, Economics and Foreign Policy Forum Istanbul ,2004. http://aei.pitt.edu/32583/1/22._The_European_Transformation_of_Modern_Turkey.pdf

F.Stephen larrabee and lan o.lesser, **Turkish foreign policy in an Age of uncertainty** Santa Monica, CA:RAND, 2003, PP.105

Migadaoviz, C.**Turkey issues for US policy**, Report for Congress Congressional Research Service(CRS),May22,2002,p9

Regular report from the commission Turkey, Progress Accession, Brussels: commission of the European communities, 1999, pp.7

Ruchir Sharma, **Breakout Nations: In Pursuit of the Next Economic Miracles**, New York: W.W. Norton, 2012.

Sullivan K., **Hopeful of Change, Awai US President In Turkey**, Washington Post, April 5, 2009,p A01.

المعلومات الشخصية

الاسم : بنان عاطف حسين السحيمات

الكلية : العلوم الاجتماعية

التخصص: العلاقات الدولية

السنة : 2015